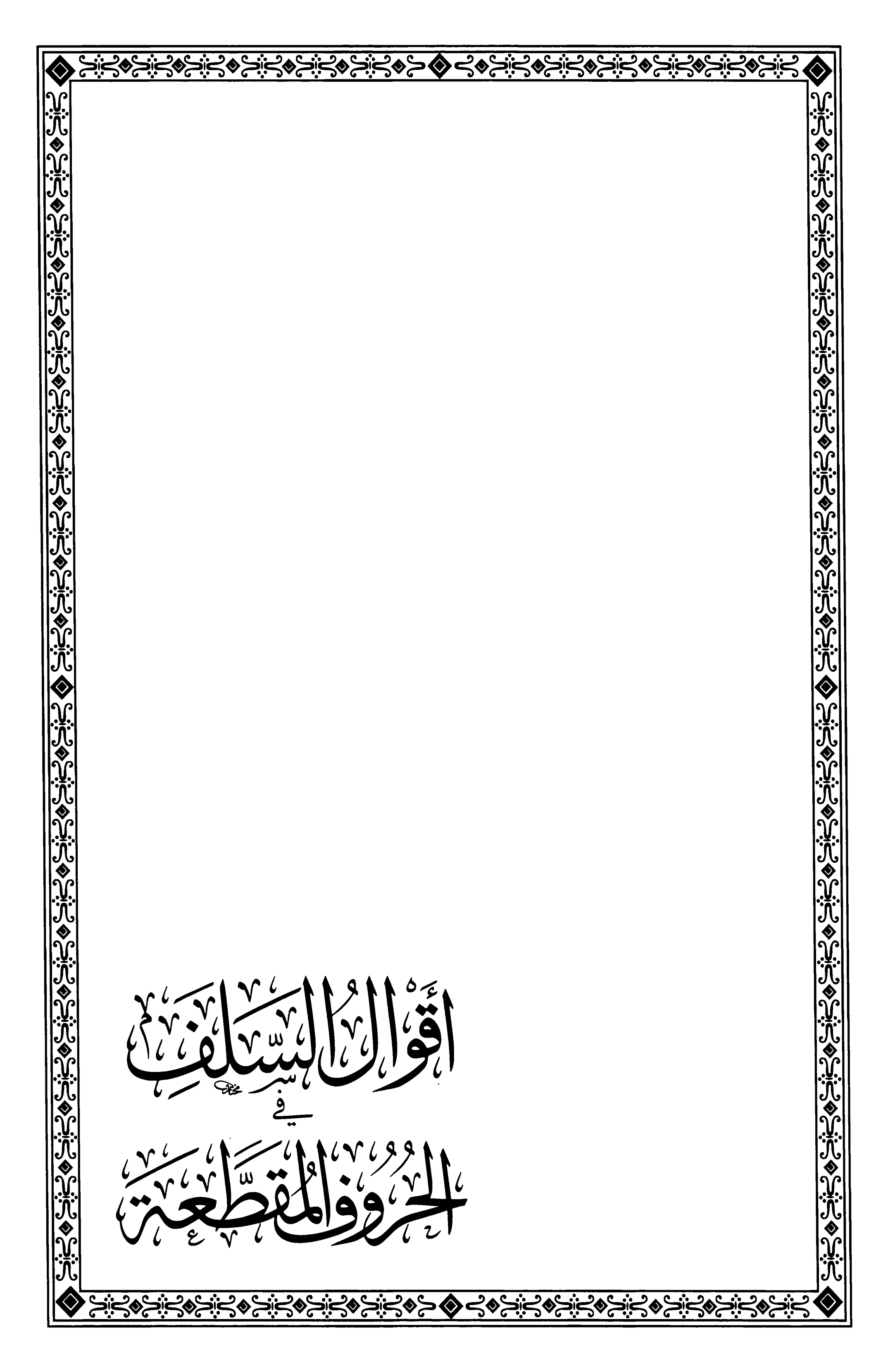


أقوال السلف رحمهم الله في الحروف المقطعة

دراسة تحليلية

أ. د. مساعد بن سليمان ناصر الطيار
أستاذ الدراسات القرآنية بكلية التربية
جامعة الملك سعود

دار ابن الجوزي


أقوال السلف
في
الحروف المقطعة



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:

الدمام-حي الريان-شارع عثمان بن عفان

ت: ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣-٠١٣٨٤٢٨١٤٦
٠١٣٨٤١٢١٠٠

ص ب. واصل: ٨١١٤

الرمــز البريـد: ٣٢٢٥٦

الرقم الإضافي: ٤٩٧٣

الرياض- ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥

جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨

الأحساء- ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢

جــدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣

جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:

بيروت- ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠

فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:

القاهرة- تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣

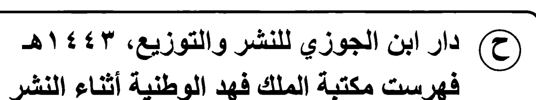
aljawzi@hotmail.com

+966503897671

aljawzi

eljawzi

ibnaljawzi.com



ح) دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٣هـ

فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الطيار ، مساعد سليمان ناصر
اقوال السلف في تفسير الاحرف المقطعة. / مساعد سليمان ناصر الطيار - ط١. - الدمام ، ١٤٤٣هـ

١٢٦ ص ؛ ١٧x٢٤ سم

ردمك: ٩-٧٥-٨٣٣٨-٦٠٣-٩٧٨

١- القرآن - تفسير أ. العنوان

ديوي ٢٢٧,٣ ١٤٤٣/٩٨١٧

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ

الباركود الدولي: 9786038338759

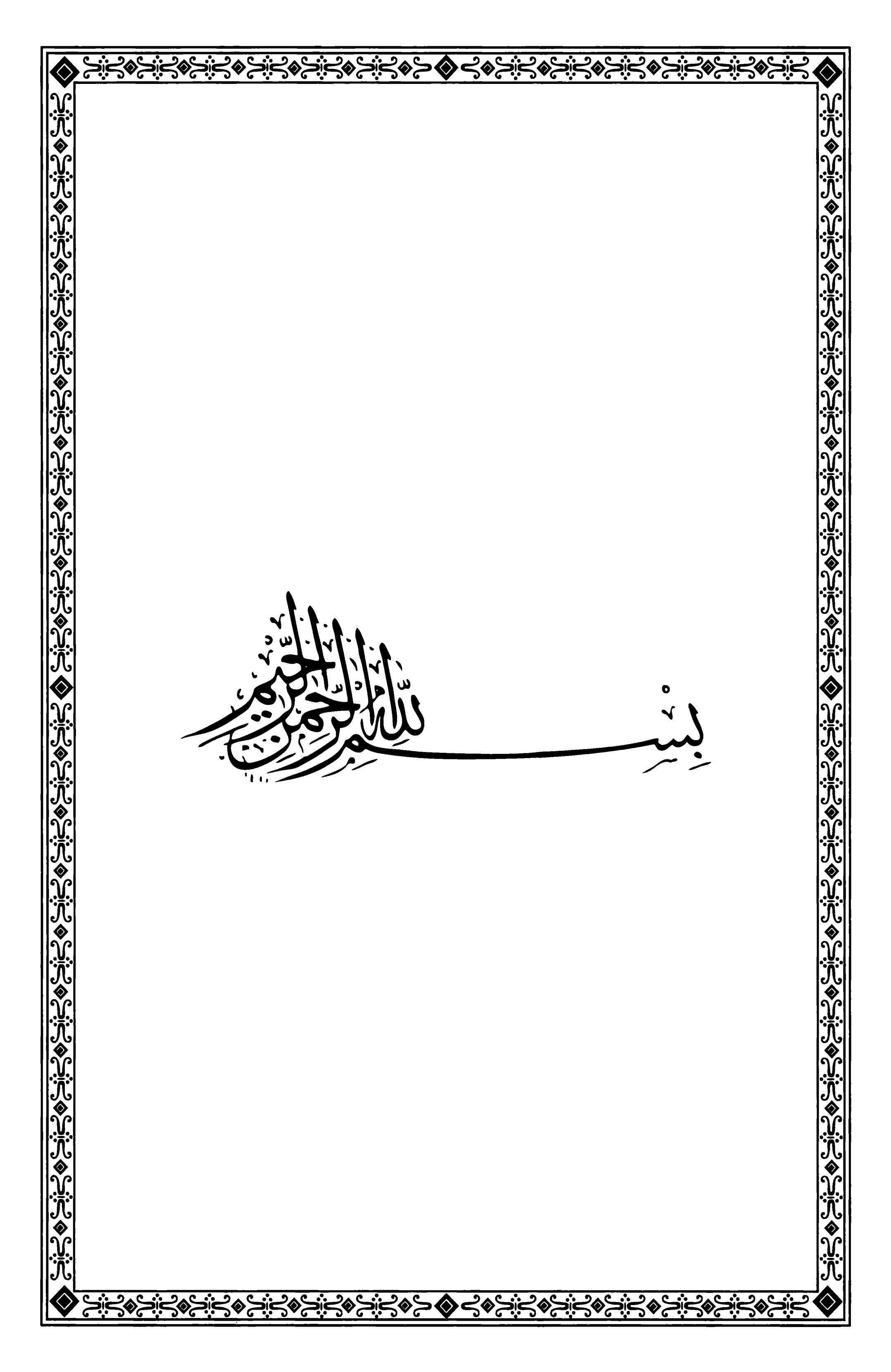


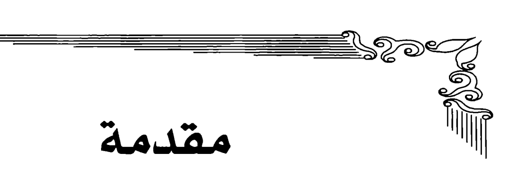
أقوال السلف في الحروف المقطعة

دراسة تحليلية

أ. د. مساعد بن سليمان ناصر الطيار
أستاذ الدراسات القرآنية بكلية التربية
جامعة الملك سعود

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدين، **أما بعد**:

فمن المسائل العلمية التي يبرز فيها الخلل المنهجي في التعامل مع تفسير السلف: «**أقوالهم في الأحرف المقطعة**»، وتأتي هذه الرسالة لبيان المنهج العلمي في معالجة تلك الأقوال، مستصحبًا عرض الطبري لها في كتابه التفسير عند قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢].

وسيكون الكلام عنها من خلال المباحث التالية:

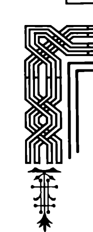
المبحث الأول: قضايا يحسُن استحضارُها عند ابتغاء فهم الأحرف المقطعة.

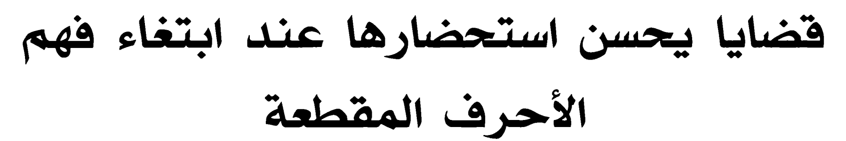
المبحث الثاني: اتفاق السلف في تفسير الأحرف المقطعة، ومسالكهم في القول فيها.

المبحث الثالث: مسائل متعلقة بتفسير السلف للأحرف المقطعة.

واللهَ أسألُ العونَ والتسديد، والقَبول والتأييد، وهو خير مسؤول، وأكرم مأمول.

أ. د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار
أستاذ الدراسات القرآنية بكلية التربية
جامعة الملك سعود





المبحث الأول

قضايا يحسن استحضارها عند ابتغاء فهم الأحرف المقطعة

مما يحسن استحضاره عند ابتغاء فهم الأحرف المقطعة **ما يأتي**:

القضية الأولى

تعظيم أقوال السلف

أثنى الله على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ورتب على اتباع طريقتهم واقتفاء منهجهم والاهتداء بهديهم رضوانه والمآل إلى جناته، فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

فالسلف ولا سيما الصحابة(١) كان لهم أوفر الحظ

(١) المزايا التي في تفسير الصحابة انتقلت بالتبعية إلى التابعين في الجملة، وهم قد أخذوا عن الصحابة، وما يذكرونه من أقوال =

والنَّصيب من التوفيق والإصابة، والبعد في القول عن الضلال؛ لِما رُزِقوه من الطرائق الحميدة، والمذاهب السَّديدة، وهذا الأمر قد وضحت حُجَّته، واستبانت محجَّتُه، وما يتميز به من مميزات أكثر من أن تُحصر، وأشهر من أن تُذكر؛ لذا كان قولهم في التفسير أحد الأصول، وعدم مجاوزته إلى غيره منتهى السول، فلم يقف عليه عالم إلا ويُمضيه، ويتلقاه بالقبول ويرتضيه، لا سيما وأن القرآن الكريم حمَّال وجوه، وبعض تلك الوجوه قد لا تكون مرادة؛ فيكون قولهم عندئذ مُرشدًا إلى المطلوب.

يشهد لهذا؛ ما جاء عند أبي داود (ت٢٧٥هـ) في «الزُّهد» من حديث حماد عن أيوب عن أبي الدرداء، قال: «إنك لن تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهًا كثيرة»، قال حماد[1]: «قلت لأيوب[2]: أرأيت قوله: حتى ترى

= في كثير منه مأخوذ عن الصحابة، وإن لم يصرحوا بنسبته لهم. ينظر: التحرير في أصول التفسير، لمساعد الطيار (ص٩٧).

(١) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريرًا ولعله طرأ عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة، مات سنة تسع وسبعين ومائة وله إحدى وثمانون سنة. تقريب التهذيب (ص١٧٨).

(٢) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني ـ بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون ـ أبو بكر =

للقرآن وجوهًا؟ فأَسْكتَ يتفكر، قلت: هو أن يرى له وجوهًا فيهاب الإقدام عليه؟ قال: هو هذا، هو هذا»[(١)].

فالتهيُّب يدفعه إلى الإحجام وليس الإقدام.

ومن ثَمَّ، فإنَّ السبيل الأوحد، والطريق الأقوم هو في الرجوع إلى قولهم، والعضُّ عليه بالنواجذ، فإن تعذَّر عليه فهم ما ذكروه؛ فعليه أن يتَّهم فهْمَه وليس قولهم في ذلك، وهذا هو الأمر الذي ذكره الرَّاغب (ت٥٠٢هـ) عند حديثه عن شروط المفسر وآدابه حيث قال: «وأن يكون اتهامه لفهمه أكثر من اتهامه لفهم أسلافه الذين عاشروا الرسول ﷺ، وشاهدوا التنزيل»[(٢)]؛ وذلك لأنهم «أعرفُ الناس بمعاني القرآن، وأحراهم بالوقوف على المراد منه، فقد شاهدوا الوحي والتنزيل، وكانوا أعلم الناس بالتأويل، وعاصروه وصاحبوه؛ بل لازموه آناء الليل والنهار، مشمرين لفهم معاني القرآن، وتلقيه بالقبول للعمل به أولاً، وللنقل إلى من بعدهم ثانيًا، فليت شعري أَيَتَّهِم أولئك الأكابر في فهم

= البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون. تقريب التهذيب (ص١١٧).

(١) أخرجه أبو داود في الزهد (ص٢١٢)، برقم: (٢٣٣).

(٢) تفسير الراغب (١/ ٤٠).

القرآن وإدراك مقاصده، فهذا أمر لا يتسع لتقديره عقل عاقل»(١).

إذا تقرر ذلك؛ فإنَّ معالجة أقوال السلف تحتاج إلى قدرٍ من تعظيم أولئك النفر الذين اجتمع فيهم من العلم والدين ما لم يجتمع في غيرهم، فمن يتعامل مع أقوالهم على أنها مجرد أقوال في المسألة بقطع النظر عن مكانتهم فإنه سيتخلى عن أقوالهم لأي عارض، بينما لو استحضر أنهم بلغوا الإمامة التي تجعلهم في مرتبة تفوق من خلَفهم؛ فإنَّ ذلك سيدعو إلى إمعان النظر في القول، ومعرفة مأخذه، وعدم المبادرة إلى ردِّه.

ويذكر الشاطبي (ت٧٩٠هـ) مناط تقديم تفسير الصحابة بالذات على غيرهم في كل عصر ومصر فيقول: «يترجح الاعتماد عليهم في البيان من **وجهين**:

- **أحدهما**: معرفتهم باللسان العربي؛ فإنهم عربٌ فصحاء، لم تتغير ألسنتهم ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم؛ فهم أعرف في فهم الكتاب والسُّنَّة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان؛ صح اعتماده من هذه الجهة.

- **والثاني**: مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيل

---

(١) إلجام العوام عن علم الكلام، للغزالي (ص١٠٧) بتصرف.

الوحي بالكتاب والسُّنَّة؛ فهم أقعد في فهم القرائن الحالية، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب»[(١)].

فالنظر عندئذٍ في كلام القرون المفضلة هو الطريق الصحيح لمعرفة أي مسألة علمية ـ سواء في التفسير أو غيره ـ، وهذا يدعو إلى ضرورة البحث في كلامهم؛ لبيان جواز الخوض في المسائل من عدمه، وحدود ذلك.

ولا بُدَّ من وضع بعض الملامح العامة في هذا الموضوع؛ لأهميته البالغة، ولتجاهل كثير من طلاب العلم والأشياخ لمعرفة أقوال السلف الصالح وأحوالهم، وانظر ما قاله أبو شامة المقدسي الشافعي (ت٦٦٥هـ) في كتابه «المؤمَّل في الرد إلى الأمر الأوَّل»، قال: «ومن العجب أن كثيرًا منهم إذا أُورد على مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة يقول مبادرًا بلا حياء ولا حشمة: مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجة.

وإنما طريقه في هذا تأويله وتخريجه والاعتذار عنه بدون هذه العبارة الردية التي يروم أن يرد بها قول مثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لتصحيح مذهبه، والنَّبي ﷺ يقول: «**إن تطيعوا أبا بكر وعمر ترشدوا**»[(٢)]، و«**اقتدوا باللذين من**

---

(١) الموافقات (٤/ ١٢٨).

(٢) ليس من قول النبي ﷺ، ولكنه من قيل الناس في الحديث =

بعدي أبي بكر وعمر»[١].

وسيأتي الكلام في تحقيق هذه المسألة، ونقل مذهب الشافعي وغيره فيها، وبيان أن الأمر ليس على ما فهموه، أو ظنوه وتوهموه.

وإذا أُورد لهذا المعجب بمذهبه، القليل الحياء في عبارته، حديثٌ صحيحٌ على خلاف ما سطَّره له الشيخان أبو إسحاق[٢]، والغزالي[٣] أو أحدهما لا يرى الانقياد له،

= الذي أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٤٧٢) برقم: (٦٨١) بلفظ: «وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَرْشُدُوا».

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٦٠٩) برقم: (٣٦٦٢)، وابن ماجه (١/ ٧٣) برقم: (٩٧).

(٢) أبو إسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآباذي ـ بكسر الفاء ـ، إمام الشافعية، تفقه على أبي عبد الله البيضاوي، صاحب: التنبيه، والمهذب في الفقه، والنكت في الخلاف، واللمع وشرحه، والتبصرة في أصول الفقه والملخص والمعونة في الجدل وطبقات الفقهاء وغير ذلك، (ت٤٧٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٤/ ٢١٥ ـ ٢٢٩)، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩).

(٣) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، الفقيه الشافعي، المتكلم الصوفي، لازم أبا المعالي الجويني، صاحب التصانيف منها: الخلاصة في الفقه، =

ومذهب الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ اتباع الحديث وترك قوله المخالف له كما سبق.

فيرى رد قول الصحابي بقول إمامه كما زعم، ولا يرى رد قول من صنَّف على مذهبه من المتأخرين بقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع أن الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أذن في هذا وأمر بأن يترك نصه هو في نفسه، فما الظن بنص بعض متأخري مقلديه؟

ومما يتعجب منه أيضًا من هؤلاء أنهم يرون مصنفات الشيخ أبي إسحاق وغيره مشحونة بتخطئة المزني[1] وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه مذهبهم، فلا تراهم ينكرون شيئًا من هذا، فإن اتفق أنهم يسمعون أحدًا يقول: أخطأ الشيخ

= وإحياء علوم الدين، والمستصفى في أصول الفقه، وكيمياء السعادة، والرد على الباطنية، وتهافت الفلاسفة، (ت٥٠٥هـ). ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (١/ ٢٤٩)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢١٦).

(١) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني اتفقوا على أنه أزهد أهل العلم بمصر في زمانه، وأحسنهم ديانة، وكان الشافعي يخصه بما لا يخص به غيره، وكان مناظرًا محجاجًا غواصًا على المعاني الدقيقة. صنف كتبًا كثيرة: الجامع الكبير، والجامع الصغير، ومختصر المختصر، والمنثور، والمسائل المعتبرة، والترغيب في العلم، وكتاب الوثائق. قال الشافعي: المزني ناصر مذهبي. (ت٢٦٤هـ). ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١/ ٤٢٩)، طبقات الفقهاء (ص٩٧).

أبو إسحاق في كذا، بدليل كذا وكذا = انزعجوا وغضبوا وأنكروا ورأوا أنه قد ارتكب كبيرًا من الإثم، فإن كان الأمر كما ذكروا فالذي ارتكبه أبو إسحاق أعظم، فما لهم لا ينكرون ذلك ولا يغضبون منه؟ لولا قلة معرفتهم وكثرة جهلهم بمراتب السلف رضي الله عنهم»[١].

وهذا الأسلوب الذي انتقده أبو شامة (ت٦٦٥هـ) لا يزال ساريًا عند كثير من أهل العلم، فترى حشمتهم لأشياخهم الخاصين أو مذهبهم الذي يعتنقونه أكبر من حشمتهم لقول الصحابة والتابعين.

وحينما نعود إلى الآثار النبوية نخلص إلى مسلكين: المسلك الزمني، والمسلك المنهجي، ثم نجد نتيجة هذين المسلكين في تطبيقات أهل العلم المتقدمين.

أما المسلك الزمني: فقد ورد فيه قول النبي ﷺ: «**خير أمتي القرن الذين يلوني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته**»[٢]، فذكر ثلاث طبقات، وهي طبقة الصحابة، فطبقة التابعين، فطبقة أتباع التابعين.

---

(١) خطبة المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: جمال عزون (ص١٤٣ ـ ١٤٤)

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٧١) برقم: (٢٦٥٢)، ومسلم (٤/ ١٩٦٢) برقم: (٢٥٣٣) واللفظ لمسلم.

وهذه الخيرية عامة في أهل القرن، ولا تكون لفرد إلا بالشهادة له بالعلم والفضل؛ لأنه قد وُجِد في هذه القرون من هو مغموص عليه في دينه، وكان فيه انحراف في المسلك المنهجي؛ كالسبئية والخوارج والقدرية، وكلهم كانوا من أهل هذه القرون.

وعلى هذا فلا بُدَّ من شهادةٍ وتعديلٍ لمن يُقتدى بهم من أهل هذه القرون.

وأما المسلك المنهجي: فهو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، فهذا هو الذي يُقتدى به، وفيه عدد من الأحاديث يحرص على ذكرها أرباب الاعتقاد، وهو الذي أشار إليه النبي ﷺ بقوله عن الفرقة الناجية: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[1].

وهذا معنى صحيح معتبر لا يخالف فيه أحد من أهل العلم المعتبرين، وإن كان قد يقع من بعض الطوائف تأوُّلات تخالف هذا المسلك.

وأما تطبيقات أهل العلم المتقدمين فهي العناية بأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، والحرص عليها، واعتمادها في فهم مسائل العلوم؛ لذا نجد أن الذين كتبوا التفسير المأثور وقفوا عند طبقة أتباع التابعين، واحتجوا بأقاويلهم

---

(١) أخرجه الترمذي (٥/ ٢٦) برقم: (٢٦٤١).

في التفسير، كما احتجوا له في سائر العلوم من الفقه والاعتقاد والسلوك وغيرها.

ووقوع بعض الاعتراضات من بعض العلماء على أقوال بعض التابعين أو أتباعهم، وقوله: هم رجال ونحن رجال؛ فهذا مسلك مخالف لجماهير أهل العلم ممن كانوا في عصرهم أو بعده.

ويجب هٰهنا البعد بالذهن عن الاعتراض بعدم عصمة الأفراد من الخطأ؛ لأن الحديث هنا عن منهجهم من حيث الجملة، ومسلكهم في العلم والفتوى والسلوك والفقه وغيرها.

كما أن المحررين من العلماء يثبتون بعض قضايا المنهج بالاستقراء والنظر في الأحوال، وبعض المعترضين لا يفعل هذا ولا قريبًا منه؛ بل يعترض اعتراضات ضعيفة، وهي شُبهٌ لا غير.

أهمية معرفة تراجم رجال السلف وأحوالهم:

إن معرفة طالب العلم لتراجم أهل العلم مما يزيده بهم قناعة وتمسكًا، والحال أن كثيرين منا لا يعرفون تراجم كثير من أهل هذه الطبقات الثلاث من السلف، ولا يعرفون أثرهم في العلم، ولا تراهم قد قرؤوا قراءة خاصة في كتب تراجم أهل العلم للتعرف على هؤلاء السلف الكرام.

وعلى سبيل المثال لا الاستقصاء؛ من هو مجاهد (ت١٠٤هـ) الذي قال عنه سفيان الثوري (ت١٦١هـ): «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»[(١)]؟

ومن هو عكرمة (ت١٠٥هـ) مولى ابن عباس (ت٦٨هـ) الذي يقول: «كان ابن عباس يضع في رجلي الكبل ويعلمني القرآن والسُّنن»[(٢)]؟

وماذا رأى فيه ابن عباس (ت٦٨هـ) مما لم يره في ابنه عليٍّ (ت١١٨هـ) الذي لم يرث من علم أبيه شيئًا يذكر؟

وعكرمة (ت١٠٥هـ) الذي لمّا دخل البصرة توقف الحسن (ت١١٠هـ) عن التفسير إجلالاً لعلمه.

ومن هو جابر بن زيد (ت٩٣هـ) الذي قال عنه ابن عباس (ت٦٨هـ): «لو نزل أهل البصرة عند قول جابر بن زيد لأوسعهم عما في كتاب الله علمًا»[(٣)]؟

وهكذا غيرهم ممن تزخر بأخبارهم كتب تراجم أهل العلم، وفيها بيان منزلتهم فيه، وشيء من آثارهم في ذلك، وعنايتهم بكتاب الله، وحرصهم على تعلمه وتعليمه، ولا تخلو تراجمهم من نوادر وطرائف في حياتهم رحمهم الله أجمعين.

---

(١) أخرجه الطبري (١/ ٨٥).

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٢/ ٢٩٤).

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط: العلمية (٧/ ١٣٣).

القضية الثانية

هل يقبل الاحتجاج بصحة مخالفة أقوال السلف بسبب اختلافهم؟

إن على طالب العلم أن يستقر في قلبه أن تأسيس العلوم الإسلامية يرجع إلى تلك الطبقات الثلاث (الصحابة والتابعين وأتباعهم)، فبهم تُؤَصَّل هذه العلوم، وعنهم يُنقل ما لهم فيها من الفُهوم، وعليهم المعتمد في مناهج هذه العلوم الشرعية وتفاصيلها، وهم في ذلك أقعد ممن جاء بعدهم.

يقول الشاطبي (ت٧٩٠هـ): «فأعمال المتقدمين ـ في إصلاح دنياهم ودينهم ـ على خلاف أعمال المتأخرين، وعلومهم في التحقيق أقعد، فتحقق الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقق التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم، وهكذا إلى الآن، ومن طالع سيرهم، وأقوالهم، وحكاياتهم؛ أبصر العجب في هذا المعنى.

وأما الخبر؛ ففي الحديث: «**خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[١] . . . »[٢].

ولهذا كان على طالب العلم ـ لزامًا ـ أن يرجع إلى

---

(١) سبق تخريجه (ص١٤)، وهو في الصحيح بلفظ: «**خيركم قرني**» وبلفظ: «**خير الناس قرني**»، وبلفظ: «**خير أمتي قرني**».

(٢) الموافقات، للشاطبي، تحقيق: مشهور آل سلمان (١/ ١٤٩).

أقوالهم، وأن يستشعر أنه يثني ركبتيه بين يديهم حال قراءته لعلومهم، وأن يستلهم منهج العلم والعمل منهم.

وقد يتذرع من يجيز مخالفة السلف، ويستدل على صحة فعله ذلك بوقوع الاختلاف لدى السلف، ومن ثم يستجيز مخالفتهم، وعدم اعتبار قولهم، ومن تأمل هذا ظهر له الخلل في بعض طرائق المتأخرين في التعاطي مع تفسير السلف خصوصًا حال اختلافهم.

ولمَّا كان الغرض في الرجوع إلى كلام السلف هو الاستفادة منه، والاقتداء بمنهجهم، وأخذه بعين الاعتبار؛ لأن لهم من الفلاح والصواب أوفر الحظ والنصيب؛ فليس من العلم في شيء الرجوع إليهم لإثبات اختلافهم، والتذرع به إلى مخالفتهم؛ بل قد يصل الحال ببعضهم إلى أن يأتي بأقوال تعود على كلام السلف بالنقض والإبطال، وهذا النقض والإبطال يؤول إلى أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم لا يعرفون مراد الله في هذه الآيات.

والواجب في مثل هذه الحال: النظر والتأمل في أقوالهم قبل الحكم باختلافها؛ وذلك أن الأقوال قد تختلف في عباراتها ويكون مؤداها واحدًا، فما يفيده أحدها هو بعينه ما أفاده غيره، وهذا الاختلاف هو اختلاف تنوع، وهو إجماع منهم على المعنى المستفاد من تلك الأقوال، وإن كانت أقوالهم تؤول إلى اختلاف التضاد، وحصول

أكثر من معنى للآية، فهو إجماع منهم أيضًا على عدم خروج الحق عن تلك المعاني التي ذكروها، وليس مسوغًا للخروج عنها كما فهمه بعض من تعاطى علم التفسير.

القضية الثالثة

تاريخ الخلاف في الأحرف المقطعة

إنَّ أول نظر تاريخي للأحرف المقطعة يبدأ من زمن نزولها، فبعض السور التي افتتحت بمثل هذه الأحرف نزلت في مكة مثل: سورة ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ [القلم: ١]، ومع هذا لم يرد عن المشركين أي مطعن في الاستفتاح بهذه الأحرف، مع حرصهم الشديد على وصم القرآن بأدنى عيب، وتشوُّفهم إلى وجود عثرة، أو حصول زلة؛ لتوجيه سهام المثالب نحوه، والتمسك بأي شيء يشهد لما يريدون التوصل إليه من إبطال القرآن، وهذا يؤكد جريان هذه الأحرف على أساليب العرب ووفق سننهم في الكلام؛ فالقرآن وإن كان جاريًا على وفق سنن العرب في كلامهم ونزل بلغتهم إلا أن فيه ما هو مبتدأ منه لم يُسبق إليه، وتميزه بهذا لا يخرجه عن تلكم الموافقة، ومنها هذه الأحرف التي في أوائل بعض السور[1].

---

(١) قال ابن العربي في فواتح السور: «وقد قيّدنا فيها عشرين قولاً، ولا إشكال عندي في أنها معلومة للعرب، معلومة =

وإذا تقرر هذا؛ عرفت أن أي قول يرد عن الصحابة في التفسير مما هو منوط بعربية القرآن فالأصل أن الصحابي ذكر أسلوبًا من أساليب العرب قد يكون خفي علينا، ومن ثَمَّ يُحكم بعربية هذا التفسير، وهذا هو النظر الأول، ثم يتلوه النظر الثاني، وهو قبوله تفسيرًا، وهذا منوط بقرائن الترجيح، كأن لا يوجد له مخالف إن لم يرد إلا عن واحد، وإن تنوعت أقوالهم وتعددت، فينظر في قرائن الترجيح؛ لمعرفة الأقرب إلى الصواب، مع بقاء الأصل الأول، وهو أن هذا التفسير ـ مع اختلافه ـ جار على كلام العرب.

كما أن مما يجب التنبه له في تاريخ الخلاف في الأحرف المقطعة أن عدم سؤال الصحابة عنها النبيَّ ﷺ مع ورودها في سور متعددة دليلٌ على أنها لم تكن مشكلة عندهم، وأنهم لم يفهموا منها غير الحرفية، كما سيأتي.

= للمعرب إليهم كافرهم ومؤمنهم، والدليل على أنهم مع عدوانهم للنبي عليه السلام وطلبهم وجوه الطعن عليه والتعيير له= انقادوا حين سمعوا ﴿كٓهيعٓصٓ ①﴾ [مريم: ١]، يا للأقوام، أما تسمعون ما لا تدركه الأفهام ولا يدخل في الكلام؛ بل سلموا وأذعنوا فعلمنا قطعاً أن ذلك كان عندهم معلوماً، وبخطاب الإعجاز مرفوعاً، وفي سلك الفصاحة منظوماً». عارضة الأحوذي (١١/ ١١٧).

وبعد عهد السلف ظهر القول بأن الأحرف المقطعة مما استأثر الله بعلمه، ومآل هذا القول إبطال أقوال السلف، وكفى بذلك دليلاً على بطلانه.

بل لو كانت هذه الأحرف مما استأثر الله بعلمه لَما تجرَّأ الصحابة والتابعون وأتباعهم على الكلام فيها، وهم أبعد الناس عن مثل هذا المحظور، وأعظمهم في الورع، وكلامهم فيها دليل على خروجها عمَّا استأثر الله بعلمه.

وقول القائل: إنها مما استأثر الله بعلمه، أو الله أعلم بمراده منها، لا يخرج عن **أمرين**:

- **الأول**: أن يريد بذلك انتفاء المراد منها عنده، فتكون من المتشابه النسبي بالنسبة له، وهذا غير ظاهر عند من أطلق ذلك؛ بل هو يريد المتشابه الكلي، ولو كان يريد أنها مما تشابه عليه، فوكل أمره إلى الله لاقتضى مدحه؛ إذ نادى على نفسه بعدم العلم بالمراد منها.

- **الثاني**: أن يريد بذلك انتفاء علمها عن جميع العلماء في كل عصر ومصر، وهذا قول مجانب للصواب كما تقرر.

ومما يتعلق بتاريخ المسألة كذلك؛ ما جاء في بعض كتب التفسير من القول بأن: (الأحرف المقطعة مما استأثر الله بعلمه) هو قول لبعض السلف، ويمكن مناقشة ذلك من **وجهين**:

١ ـ أن نسبة القول بذلك إلى السلف لم تأت بإسناد وإنما نسبة مجردة فلا يسلم بها.

٢ ـ أن ما نسب لهم من القول في ذلك محتمل للحكمة التي لا يسوغ القول فيها، مما سيأتي تفصيله، وليس نصًّا في المعنى فيما لو سلم بثبوته.

القضية الرابعة

جوانب دراسة الأحرف المقطعة

للكلام عن الأحرف المقطعة جوانب مختلفة لا بد من فهمها قبل الخوض في الدراسة، **وهي**:

● **أولاً**: **المعنى**: والمتقرر عند السلف أنها حروف هجائية لا معنى لها في نفسها[1] ـ كما سيأتي عرضه ـ،

---

(١) الحرف في كلام العرب لا معنى له، ولهذا تقول النحاة: الحرف لا يستقل بالمفهومية، فإن وجدت بعض الحروف لها معان، فإن ذلك لا يتأتى إلا من خلال ذكر متعلقها، وإلا فلا، قال أبو الثناء الأصفهاني: «إن الحرف لا يستقل بالمفهومية: أن نحو «من» و «إلى» شرط الواضع في دلالتها على معناها الإفرادي ذكر متعلقها، على معنى: أن الواضع نص على أن «من» و «إلى» إذا ذكر متعلقهما معاً، كان معناهما: الابتداء والانتهاء. وإذا لم يذكر معهما ما هو متعلقهما لم يكن لهما معنى أصلاً، لا الابتداء والانتهاء ولا غيرهما». بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٢٦٠).

وباب المعنى مما لا مساغ لإحداث قول فيه بخلاف غيره.

• **ثانيًا**: **المغزى**: ويراد به: الحكمة، وفيها ما يمكن استنباطه بالقواعد والأصول العلمية، وهو ما كان للعلماء من السلف والخلف من ذكر بعض الحكم؛ كالقول بأن الحكمة منها الإشارة إلى التحدي.

وفيها ما لا يمكن القول فيه؛ بل هو موكول إلى علم الله، ومن ذلك اختيار حرف (ألم) لبعض السور دون بعض، ومجيء هذه الأحرف على حرف واحد في بعض السور، وعلى اثنين وثلاثة وأربعة وخمسة، ولماذا كان هذا هكذا، فهذه المسألة تدخل فيما استأثر الله بعلمه، وهي في باب الحكمة والمغزى، وليست من باب التفسير والمعنى.

• **ثالثًا**: **الملح واللطائف**: وهذا الباب لا إشكال في الكلام فيه، وقد يفتح الله على المتأخر ما لم ينتبه له المتقدم، وستأتي أمثلته في المسائل المتعلقة بالأحرف المقطعة.

لكن يُنتبه إلى قيدين في هذا، وهما:

الأول: ألا يكون مخالفًا لأمر وارد في الشريعة.

الثاني: ألا يجزم بقوله؛ بل يجعله أمرًا محتملاً.

القضية الخامسة

مآخذ السلف في تفسير الأحرف المقطعة

إن أول سؤال يتبادر إلى ذهن القارئ لكلام السلف ـ رضوان الله عليهم ـ في الأحرف المقطعة هو: من أين أخذوا هذه التفسيرات؟ ويدلنا على جواب هذا السؤال بعض توجيهات المفسرين وعلى رأسهم ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) رحمه الله، **ويمكن تلخيصها في ثلاثة مآخذ:**

الأول: القرآن الكريم:

وذلك من جهتين:

الجهة الأولى: التنظير بأنواع فواتح السور، حيث ورد في هذه الفواتح القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١﴾ [الليل: ١]، والبدء باسم الله؛ كقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١﴾ [الرحمٰن: ١].

الجهة الثانية: النظر إلى ما يلي هذه الأحرف من ذكر القرآن نصًّا أو إشارة، قال الطبري (ت٣١٠هـ) في تعليله لمن قال بأن هذه الأحرف اسم للقرآن أو قسم أو اسم للسورة:

«لقولهم ذلك وجهان: **أحدهما**: أن يكونوا أرادوا أن ﴿الٓمٓ﴾ اسم للقرآن، كما الفُرقان اسم له. وإذا كان معنى قائل ذلك كذلك، كان تأويل قوله: ﴿الٓمٓ ١ ذَٰلِكَ

ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، على معنى القسم، كأنه قال: والقرآن، هذا الكتابُ لا ريب فيه»[١].

الثاني: تسمية الناس للسور المبدوءة بالأحرف المقطعة:

مما تعارف عليه الناس منذ عهد النبي ﷺ ومن جاء بعده= تسمية السورة بأولها، وقد ذكر الطبري (ت٣١٠هـ) هذا فقال:

«والآخر منهما: أن يكونوا أرادوا أنه اسم من أسماء السورة التي تعرف به كما تعرف سائر الأشياء بأسمائها التي هي لها أمارات تعرف بها، فيفهم السامع من القائل، يقول: قرأت اليوم (المص) و(ن)؛ أي: السورة التي قرأها من سور القرآن، كما يفهم عنه إذا قال: لقيت اليوم عمرًا وزيدًا، وهما بزيد وعمرو عارفان من الذي لقي من الناس»[٢].

الثالث: اللغة العربية:

جعل بعض المفسرين هذه الأحرف نظير ما ورد عن العرب من اختصار كلمة في حرف، مع ملاحظة أن في الأشعار التي احتجوا بها إشعارًا بهذه الكلمة المختزلة في

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٣)، ت: التركي.

(٢) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٤)، ت: التركي.

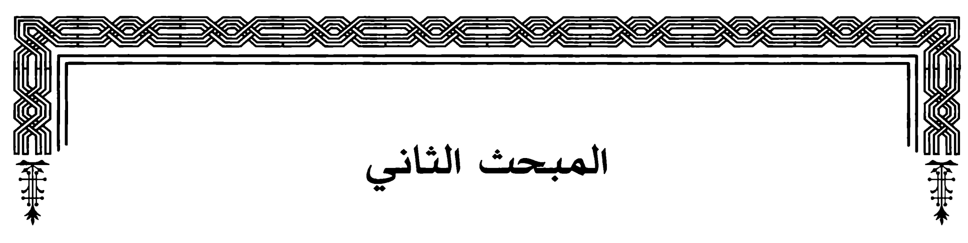
حرف، أما الأحرف المقطعة فليس فيها ذلك، فهما يشتركان في الحرفية، ويفترقان في طريقة الدلالة على الكلمة.

يقول الطبري (ت٣١٠هـ): «وأما الذين قالوا: ذلك حروف مقطعة بعضها من أسماء الله عز وجل، وبعضها من صفاته، ولكل حرف من ذلك معنى غير معنى الحرف الآخر. فإنهم نحوا بتأويلهم ذلك نحو قول الشاعر:

قلنا لها قفي لنا قالت قاف لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف»[1]



(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، ت: التركي.



المبحث الثاني

اتفاق السلف في تفسير الأحرف المقطعة، ومسالكهم في القول فيها

اتفقت أقوال السلف على أن الأحرف المقطعة لا تعدو أن تكون حروفًا من الحروف الهجائية، التي لا تدل بمفردها على معنى، وإنما تدل إذا ضُمت لغيرها.

ويتبيّن للقارئ هذا الاتفاق من خلال التعرف على مسالكهم في تفسير الأحرف المقطعة، فقد جاءت على أربعة مسالك، وهي:

المسلك الأول: تقرير الحرفية.

المسلك الثاني: بيان محل الأحرف.

المسلك الثالث: بيان نوع الأحرف.

المسلك الرابع: بيان الحكمة من هذه الأحرف.

وتفصيل هذه المسالك الأربعة فيما يأتي، وسأتناولها مصطحبًا في ذلك ما ذكره إمام المفسرين ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٣١٠هـ) في تفسير قول الله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ من سورة البقرة.

المسلك الأول

تقرير الحرفية

جاءت عن السلف أقوال متعددة راجعة إلى التأكيد على أن الأحرف المقطعة أحرف هجائية، وهي حروف مبنى (أ، ب، ت، ث، . . .) وليست حروف معنى (في، إلى، أن، . . .)، **ومن هذه الأقوال:**

القول الأول: أنها حروف مقطعة من أسماء وأفعال:

بهذا ترجم ابن جرير (ت٣١٠هـ) للقول، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقال بعضهم: هو حروف مقطعة من أسماء وأفعال، كل حرف من ذلك لمعنى غير معنى الحرف الآخر.

ذكر من قال ذلك:

... عن ابن عباس: ﴿الٓمٓ﴾ قال: «أنا الله أعلم».

... عن سعيد بن جبير، قال: قوله: ﴿الٓمٓ﴾ قال: «أنا الله أعلم».

... عن إسماعيل السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود، وعن ناس، من أصحاب النبي ﷺ: ﴿الٓمٓ﴾ قال: «أما: ﴿الٓمٓ﴾ فهو حرف اشتق من حروف هجاء أسماء الله جلَّ ثناؤه».

... عن ابن عباس، في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ و ﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ [القلم: ١]**، قال: «اسم مقطع»**[(١)] ا.هـ.

فهذا التفسير روي عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود (ت٣٢هـ) وابن عباس (ت٦٨هـ) رضي الله عنهم وبعض التابعين؛ كسعيد (ت٧٥هـ) رحمه الله.

أما صياغة القول التي ذكرها ابن جرير (ت٣١٠هـ)، فقد يُفهم منها بادي الرأي اختصاص الحرف بمعنى من المعاني دون غيره، وليس الأمر كذلك؛ بل المراد: أن كل حرف دال على أي كلمة كانت، وهذه الكلمة التي اختارها ابن عباس (ت٦٨هـ) على سبيل التمثيل، لا على سبيل التخصيص والاقتصار عليها، ومراد ابن عباس (ت٦٨هـ) في تفسيره: ﴿الٓمٓ﴾ (أنا الله أعلم)؛ يعني: الألف يتركب منها كلام، مثل «أنا»، واللام يتركب منها كلام مثل «الله»، والميم يتركب منها كلام مثل «أعلم»، ولا يعني ذلك أن الألف مختصة بكلمة أنا في كل موضع، وكذلك بقية الأحرف، وللراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) تعليق نفيس يوجِّه فيه قول ابن عباس (ت٦٨هـ)؛ يقول فيه:

«وما روي عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

أن هذه الحروف اختصار من كلمات؛ فمعنى: ﴿الٓمٓ﴾: أنا الله أعلم؛ ومعنى: ﴿الٓمٓرۚ﴾: أنا الله أعلم وأرى، فإشارة منه إلى ما تقدم(١).

وبيان ذلك ما ذكره بعض المفسرين أن قصده بهذا التفسير ليس أن هذه الحروف مختصة بهذه المعاني دون غيرها، وإنما أشار بذلك إلى ما فيه الألف واللام والميم من الكلمات تنبيهًا أن هذه الحروف منبع هذه الأسماء، ولو قال: إن اللام يدل على «اللعن»، والميم على «المكر»

---

(١) قال الراغب: «وقال: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، تنبيهًا على أن هذا الكتاب مركب من هذه الحروف التي هي مادة الكلام». تفسير الراغب (١/ ٤٤).

وقال: «اختلف الناس في الحروف التي في أوائل السور، فقالوا فيها أقوالاً جلها مراد باللفظ وغير متناف على السير، لكن بعضها مفهوم بلا واسطة، وبعضها مفهوم بواسطة، فنقول وبالله التوفيق: إن المفهوم من هذه الحروف الأظهر بلا واسطة ما ذهب إليه المحققون من أهل اللغة كالفراء وقطرب، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وكثير من التابعين على ما بين من بعد، وهو أن هذه الحروف لما كانت هي عنصر الكلام ومادته التي تركب منها بيَّن تعالى أن هذا الكتاب من هذه الحروف التي أصلها عندكم؛ تنبيهًا لهم على إعجازهم، وأنه لو كان من عند البشر لما عجزتم مع تظاهركم عن معارضته». تفسير الراغب (١/ ٧٠).

لكان يحمل، ولكن تحرى في المثال اللفظ الأحسن، كأنه قال: هذه الحروف هي أجزاء ذلك الكتاب.

ومثل هذا في ذكر نبذ تنبيها على نوعه قول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٨]، أنه الماء الحار في الشتاء، ولم يرد به أن النعيم ليس إلا هذا؛ بل أشار إلى بعض ما هو نعيم تنبيهًا على سائره، فكذلك أشار بهذه الحروف على ما يكتب منها»[(١)].

ووجه البيضاوي (ت٦٨٥هـ) كذلك بالتوجيه نفسه، فقال:

«وأما قول ابن عباس، فتنبيه على أن هذه الحروف منبع الأسماء ومبادئ الخطاب وتمثيل بأمثلة حسنة، ألا ترى أنه عد كل حرف من كلمات متباينة لا تفسيرَ وتخصيصَ بهذه المعاني دون غيرها إذ لا مخصص لفظًا ومعنى»[(٢)].

كذلك أيضًا يُحمل بمثل الحمل السابق ما أتى عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ في تفسير السدي (ت١٢٧هـ)، قولهم: «أما ﴿الٓمٓ﴾ حَرف اشتُقَّ من حروف هجاء أسماء الله

(١) تفسير الراغب (١/ ٧٣).
(٢) تفسير البيضاوي (١/ ٣٥).

جلّ ثناؤه»، فجعل هذه الحروف مشتقة من أسماء الله، فالحاء من حليم، والعين من عليم، وهلّم جرّا.

وقد رام ابن جرير (ت٣١٠هـ) إيضاح علة هذا القول كما هو منهجه في بيان علل الأقوال، فقال:

«وأما الذين قالوا: ذلك حروف مقطعة بعضها من أسماء الله ﷻ، وبعضها من صفاته، ولكل حرف من ذلك معنى غير معنى الحرف الآخر؛ فإنهم نحوا بتأويلهم ذلك نحو قول الشاعر:

قلنا لها قفي لنا قالت قاف ... لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف[1]

يعني بقوله: قالت قاف: قالت قد وقفت. فدلت بإظهار القاف من وقفت على مرادها من تمام الكلمة التي هي وقفت، فصرفوا قوله: ﴿الٓمٓ﴾ وما أشبه ذلك إلى نحو هذا المعنى، فقال بعضهم: الألف ألف أنا، واللام لام الله، والميم ميم أعلم، وكل حرف منها دال على كلمة تامة. قالوا: فجملة هذه الحروف المقطعة إذا ظهر مع كل حرف منهن تمام حروف الكلمة: أنا الله أعلم. قالوا: وكذلك سائر جميع ما في أوائل سور القرآن من ذلك، فعلى هذا المعنى وبهذا التأويل. قالوا: ومستفيض ظاهر في كلام العرب أن ينقص المتكلم منهم من الكلمة الأحرف إذا كان

---

(١) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (١/ ٧٤٣).

فيما بقي دلالة على ما حذف منها، ويزيد فيها ما ليس منها إذا لم تكن الزيادة ملبسة معناها على سامعها كحذفهم في النقص في الترخيم من حارث الثاء فيقولون: يا حار، ومن مالك الكاف فيقولون: يا مال، وما أشبه ذلك. وكقول راجزهم:

ما للظليم عال كيف لا يا ينقد عنه جلده إذا يا[١]

كأنه أراد أن يقول: إذا يفعل كذا وكذا، فاكتفى بالياء من يفعل، وكما قال آخر منهم:

بالخير خيرات وإن شرًّا فا يـــريـــد: فـــشـــرا

ولا أريـد الـشـر إلا أن تـا[٢]

يريد: إلا أن تشاء. فاكتفى بالتاء والفاء في الكلمتين جميعًا من سائر حروفهما، وما أشبه ذلك من الشواهد التي يطول الكتاب باستيعابه.

وكما حدَّثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدَّثنا ابن علية، عن أيوب، وابن عون، عن محمد، قال: «لما مات يزيد بن معاوية، قال لي عبدة: إني لا أراها إلا كائنة فتنة فافزع من ضيعتك والحق بأهلك، قلت: فما تأمرني؟ قال: أحب إليَّ لك أن تا، قال أيوب وابن عون بيده

---

(١) ضرائر الشعر (ص١٨٥).

(٢) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ١٧)، ضرائر الشعر (ص١٨٥).

تحت خده الأيمن يصف الاضطجاع، حتى ترى أمرًا تعرفه».

قال أبو جعفر: يعني بـ تا: تضطجع، فاجتزأ بالتاء من تضطجع. وكما قال الآخر في الزيادة في الكلام على النحو الذي وصفت:

أقول إذ خرت على الكلكال يا ناقتي ما جلت من مجال[1]

يريد: الكلكل.

وكما قال الآخر:

إِنَّ شَكْلي وَإِنَّ شَكلَكِ شَتَّى فالْزَمي الخُصَّ وَاخفِضِي تبْيَضِضِّي[2]

فزاد ضادًا وليست في الكلمة. قالوا: فكذلك ما نقص من تمام حروف كل كلمة من هذه الكلمات التي ذكرنا أنها تتمة حروف ﴿الٓمٓ﴾ ونظائرها، نظير ما نقص من الكلام الذي حكيناه عن العرب في أشعارها وكلامها»[3]. ا. هـ.

وهذا الاستشهاد من ابن جرير (ت٣١٠هـ) بما وقف عليه وأشار إليه من كلام العرب في أشعارهم فيه نظر، وذلك من خلال ما يأتي:

---

(١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (ص١٢٧).

(٢) شرح ديوان المتنبي، للعكبري (٢/ ٢٤٠).

(٣) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٦ ـ ٢١٨).

• **أولاً**: أن قولها: قاف مخالف رسم الحرف لما في المصحف ﴿قٓ﴾ [ق: ١]، وحينئذٍ يترتب على اختلاف الرسم عدم الاتفاق على المراد من الحرف، فما يُراد من الحرف في الشعر غير ما يُراد منه في المصحف.

• **ثانيًا**: تحديد المعنى الذي يحتمله الحرف في الشعر ممكن من خلال السياق، فهو ينبئ عن الكلمة المحذوفة التي دل عليها الحرف، وهذا منتفٍ في الأحرف المقطعة، فلا يوجد هناك محذوف يشير الحرف إليه، أو يدل عليه، ولو ادعاه مدع فقد كذب على الله، وحاشا السلف أن يكون مرادهم من كلامهم هذا المذهب؛ بل غاية ما يدل عليه كلامهم هو ذكر كلمات يسوغ تركيب آحادها من الحرف.

القول الثاني: اسم من أسماء القرآن:

قال ابن جرير (ت٣١٠هـ) في هذا القول:

«اختلفت تراجمة القرآن في تأويل قول الله تعالى ذكره: ﴿الٓمٓ﴾ فقال بعضهم: هو اسم من أسماء القرآن.

ذكر من قال ذلك:

... عن قتادة، في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ قال: «اسم من أسماء القرآن».

... عن مجاهد، قال: «﴿الٓمٓ﴾ اسم من أسماء القرآن».

... عن ابن جريج، قال: «﴿الٓمٓ﴾ اسم من أسماء القرآن»»[١]. ا. هـ.

عند النظر إلى هذا القول يُلاحظ أنه منسوب إلى مجاهد (ت١٠٤هـ)، وقتادة (ت١١٧هـ)، وابن جريج (ت١٥٠هـ)، فهو وارد في طبقة التابعين وأتباع التابعين، وابن جريج (ت١٥٠هـ) أخذ تفسيره عن مجاهد (ت١٠٤هـ)، فلا يستبعد أن يكون قوله هذا مأخوذًا عن مجاهد (ت١٠٤هـ)، وهذا القول له حظ من النظر؛ لصدوره عن هؤلاء الأئمة منهم: مجاهد (ت١٠٤هـ) الذي قال فيه سفيان الثوري (ت١٦١هـ): «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»[٢]، وقتادة (ت١١٧هـ) يقول: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا»[٣]، وهذا يعني: أن لديه سماعًا في تفسير آيات القرآن، فلا يُستبعد أن يكون هذا القول منقولاً عن غيرهم، فحكوه من غير ذكر قائله، ومن هنا أتى اعتبار قول التابعين في التفسير لاحتمال أن يكون منقولاً عن الصحابة وإن لم ينسبوه إليهم، وهذا

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢٠٤).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١/ ٨٥).

(٣) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٥٥).

القول في تفسير هؤلاء الأئمة لـ﴿الٓمٓ﴾ لا يمكن صدوره من قبيل الاجتهاد؛ لكون أسماء القرآن محصورة ومعلومة.

وقد ذكر ابن جرير (ت٣١٠هـ) **توجيهين لهذا القول فقال: «لقولهم ذلك وجهان:**

أحدهما: أن يكونوا أرادوا أن ﴿الٓمٓ﴾ اسم للقرآن، كما الفُرقان اسم له. وإذا كان معنى قائل ذلك كذلك، كان تأويل قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، **على معنى القسم؛ كأنه قال: والقرآن، هذا الكتابُ لا ريب فيه.**

والآخر منهما: أن يكونوا أرادوا أنه اسمٌ من أسماء السورة التي تُعرف به، كما تُعرَف سائر الأشياء بأسمائها التي هي لها أمارات تعرف بها، فيَفهم السامع من القائل يقول: ـ قرأت اليوم ﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿نٓ﴾ وأيُّ السُّوَر التي قرأها من سُوَر القرآن، كما يفهم عنه ـ إذا قال: لقيتُ اليوم عمرًا وزيدًا، وهما بزيد وعمرو عارفان ـ مَن الذي لقي من الناس»(١) . ا. هـ.

ثم أورد إشكالاً وأجاب عنه فقال:

«وإن أشكل معنى ذلك على امرئ فقال: وكيف يجوز أن يكون ذلك كذلك، وَنظائر ﴿الٓمٓ﴾، ﴿الٓرٓ﴾ في القرآن

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

جماعةٌ من السُّور؟ وإنما تكون الأسماء أماراتٍ إذا كانت مميِّزة بين الأشخاص، فأما إذا كانت غير مميزة فليست أمارات.

قيل: إن الأسماء ـ وإن كانت قد صارت لاشتراك كثير من الناس في الواحد منها، غيرَ مميِّزة إلا بمعانٍ أخرَ معها من ضَمِّ نسبة المسمَّى بها إليها أو نعته أو صفته، بما يفرِّق بينه وبين غيره من أشكالها ـ فإنها وُضعت ابتداءً للتمييز لا شَكَّ. ثم احتيج، عند الاشتراك، إلى المعاني المفرِّقة بين المسمَّيْن بها. فكذلك ذلك في أسماء السور، جُعل كلّ اسم ـ في قول قائل هذه المقالة ـ أمارةً للمسمى به من السُّور. فلما شارك المسمَّى به فيه غيرَه من سور القرآن، احتاج المخبر عن سورةٍ منها أن يضمَّ إلى اسمها المسمَّى به من ذلك ما يفرِّق به السامع بين الخبر عنها وعن غيرها، من نعتٍ وصفةٍ أو غير ذلك، فيقول المخبر عن نفسه إنه تلا سورة البقرة، إذا سماها باسمها الذي هو ﴿الٓمٓ﴾: قرأتُ «الم البقرة»، وفي آل عمران: قرأت «الم آل عمران»، و﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]»، و﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾ [آل عمران: ١، ٢]». كما لو أراد الخبر عن رَجلين، اسم كل واحد منهما «عمرو»، غير أنَّ أحدهما تميمي، والآخر أزديٌّ، للزمه أن يقول لمن أراد إخباره عنهما: لقيت عمرًا التميمي، وعمرًا

الأزديَّ، إذْ كان لا يفرُقُ بينهما وبين غيرهما ممن يُشاركهما في أسمائهما، إلا بنسبتهما كذلك، فكذلك ذلك في قول من تأوَّل في الحروف المقطعة أنها أسماءٌ للسُّور»(١) .ا.هـ.

ومفاد هذا الإشكال أن بعض السور التي افتتحت بهذه الأحرف قد اشترك معها غيرها بالافتتاح بالأحرف ذاتها، مثل: البقرة، وآل عمران، حيث إنها قد افتتحت بـ﴿الٓمٓ﴾، فلو قلنا: سورة (الم) فقط فسيدخل فيها كل سورة ابتدأت بهذا، لذا لزم زيادة وصف للتمييز، فيقال مثلاً: (سورة ألم ذلك)، وهكذا.

وهذا الإشكال متجهٌ إلى السور التي اشتركت في الافتتاح بالأحرف ذاتها؛ كالمبدوءة بأحرف ﴿الٓمٓ﴾ وأحرف ﴿حمٓ﴾، وليس جميع السور التي افتتحت بهذه الأحرف، فلا يتجه إلى ﴿صٓ﴾ و﴿قٓ﴾، و﴿نٓ﴾، وغيرها، وقد ذكر ابن جرير أن تمييز ذلك يسير وغير عسير، وذلك من خلال أن العرب تذهب إلى الأوصاف للتمييز عند الاشتراك في الأسماء.

وأما كونها أسماء للقرآن، فالأقرب أن يُحمل هذا القول على مسلك تقرير الحرفية، ويؤكد ذلك أنه لم يَرد عن السلف وغيرهم تسمية القرآن بأحد هذه الأحرف

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

المقطعة، فدل هذا على أن مرادهم في تفسيرهم هذه الأحرف بأنها أسماء القرآن؛ أنها ما تتكوّن منه أسماء القرآن، لا أنه يُطلق على القرآن اسم (الم) أو (كهيعص). . . إلخ.

القول الثالث: اسم الله الأعظم:

قال ابن جرير في عرضه لهذا القول:

«**وقال بعضهم: هو اسم الله الأعظم.**

ذكر من قال ذلك:

... حدَّثنا شعبة، قال: سألت السدي عن ﴿حمٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿الٓمٓ﴾ **فقال: قال ابن عباس: «هو اسم الله الأعظم».**

... عن مرة الهمداني، قال: قال عبد الله فذكر نحوه.

... عن الشعبي، قال: «فواتح السور من أسماء الله»[١]. ا.هـ.

هذا القول مروي عن ابن عباس، وابن مسعود، والشعبي، ومرادهم به: أن الاسم الأعظم مكوّن من هذه الأحرف، لا أن ﴿الٓمٓ﴾ هو بعينه اسم الله الأعظم.

وقد أبان سعيد بن جبير عن نظرهم هذا فقال: «هي

---

(١) تفسير ابن جرير (١/٢٠٦).

أسماء الله تعالى مقطعة، لو علم الناس تأليفها لعَلِمُوا اسم الله الأعظم»[١].

وكذلك أيضًا ما جاء عن الشعبي (ت١٠٣هـ) في أنها من أسماء الله، المراد به: أن أسماء الله تتألف من هذه الأحرف.

ويشهد لهذا التأويل ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «﴿الٓر﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ حروف اسم الرحمٰن مقطعة»[٢].

وما ورد عن الشعبي (ت١٠٣هـ) عند ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) بسنده عنه «أنه سئل عن الم، والر، وحم، وص، قال: هي اسم من أسماء الله مقطعة بالهجاء، فإذا وصلتها كانت اسمًا من أسماء الله»[٣].

القول الرابع: حروفُ هجاءٍ:

قال الطبري في هذا القول:

«**وقال بعضهم: هي حروف هجاء موضوع.**

... عن مجاهد، قال: «فواتح السور كلها ﴿قٓ﴾

---

(١) الكشف والبيان للثعلبي (١/ ١٣٦).

(٢) تفسير ابن جرير (١٢/ ١٠٣).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣١ - ٣٢).

و﴿صٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿الٓرٓ﴾ وغير ذلك، هجاء موضوع»»[1]. ا. هـ.

رُوي هذا القول عن مجاهد، وهو نصٌّ في الحرفية، وهو أصلٌ للأقوال السالفة الذكر، فأحرف الهجاء يتألف منها أسماء الله، وأسماء القرآن، وغير ذلك من صنوف الكلام.

القول الخامس: حروف يشتمل كل حرفٍ منها على معانٍ شتَّى مختلفة:

قال الطبري:

«وقال بعضهم: هي حروف يشتمل كل حرف منها على معان شتى مختلفة.

ذكر من قال ذلك:

... عن الربيع بن أنس، في قول الله تعالى ذكره: «﴿الٓمٓ﴾ قال: هذه الأحرف من التسعة والعشرين حرفًا، دارت فيها الألسن كلها، ليس منها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسمائه، وليس منها حرف إلا وهو في آلائه وبلائه، وليس منها حرف إلا وهو مدة قوم وآجالهم. وقال عيسى ابن مريم: وعجيب ينطقون في أسمائه، ويعيشون في رزقه،

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

فكيف يكفرون؟ قال: الألف: مفتاح اسمه الله، واللام: مفتاح اسمه لطيف، والميم: مفتاح اسمه مجيد؛ والألف: آلاء الله، واللام: لطفه، والميم: مجده؛ الألف: سنة، واللام ثلاثون سنة، والميم: أربعون سنة».

... عن الربيع بنحوه»[١].ا.هـ.

روي هذا القول عن الربيع بن أنس (ت١٣٩هـ)، وقد رواه ابن أبي حاتم عن شيخ الربيع بن أنس وهو أبو العالية (ت٩٣هـ)[٢]، فكأن الربيع أخذه عن شيخه، وهذا كالقول الذي ذكره فقال: حروف مقطعة من أسماء وأفعال، كل حرف من ذلك لمعنى غير معنى الحرف الآخر[٣].

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣).

(٣) **تضمن هذا القول عدة فوائد:**

١ ـ عدد الأحرف الهجائية، وأن الهمز مستقل بذاته، والألف كذلك، فهما حرفان متغايران.

٢ ـ ما جاء في هذه الرواية عن عيسى عليه الصلاة والسلام وعجَّب، فقال: «ينطقون في أسمائه، ويعيشون في رزقه، فكيف يكفرون؟ قال: الألف: مفتاح اسمه: «الله»، واللام: مفتاح اسمه: «لطيف»، والميم: مفتاح اسمه: «مجيد»، الألف آلاء الله، واللام لطفه، والميم: مجده، الألف سنةٌ، واللام ثلاثون سنةً، والميم أربعون سنةً». =

وقد قال الطبري في بيان علة هذا القول:

«وأما الذين قالوا: كل حرف من ﴿الٓمٓ﴾ ونظائرها دال على معان شتى نحو الذي ذكرنا عن الربيع بن أنس، فإنهم وجهوا ذلك إلى مثل الذي وجهه إليه من قال هو بتأويل: أنا الله أعلم في أن كل حرف منه بعض حروف كلمة تامة استغنى بدلالته على تمامه عن ذكر تمامه، وإن كانوا له مخالفين في كل حرف من ذلك، أهو من الكلمة التي ادعى أنه منها قائلو القول الأول أم من غيرها؟ فقالوا: بل الألف من ﴿الٓمٓ﴾ من كلمات شتى هي دالة على معاني جميع ذلك وعلى تمامه. قالوا: وإنما أفرد كل حرف من ذلك وقصر به عن تمام حروف الكلمة أن جميع حروف الكلمة لو أظهرت لم تدل الكلمة التي تظهر بعض هذه

= ٣ ـ هل كان عيسى يتكلم العربية؟ والجواب: أن الذي يظهر من مجموع ما جاء عنه أنه كان يتكلم بها، لكن لا يعني هذا أنها بالألفاظ نفسها التي تكلم بها أهل التنزيل، ولا بالنحو نفسه؛ بل الحال قريب من حالنا نحن اليوم في كلامنا مع اللغة الفصحى، فكلامنا الدارج عربي لا كعربية التنزيل.

٤ ـ لم استشهد أبو العالية بهذه الرواية؟ والجواب: لأن اليهود اشتهروا بحساب الجُمَّل، فأبو العالية عند بيانه أن مدة الأقوام وآجالهم تشتمل عليه هذه الأحرف، أراد الاستشهاد بما جاء عن عيسى ﷺ في ذلك.

الحروف المقطعة بعض لها، إلا على معنى واحد لا على معنيين وأكثر منهما.

قالوا: وإذا كان لا دلالة في ذلك لو أظهر جميعها إلا على معناها الذي هو معنى واحد، وكان الله جلَّ ثناؤه قد أراد الدلالة بكل حرف منها على معان كثيرة لشيء واحد، لم يجز إلا أن يفرد الحرف الدال على تلك المعاني، ليعلم المخاطبون به أن الله ﷻ لم يقصد قصد معنى واحد ودلالة على شيء واحد بما خاطبهم به، وأنه إنما قصد الدلالة به على أشياء كثيرة. قالوا: فالألف من ﴿الٓمٓ﴾ مقتضية معاني كثيرة، منها: إتمام اسم الرب الذي هو الله، وتمام اسم نعماء الله التي هي آلاء الله، والدلالة على أجل قوم أنه سنة، إذا كانت الألف في حساب الجمل واحدًا، واللام مقتضية تمام اسم الله الذي هو لطيف، وتمام اسم فضله الذي هو لطف، والدلالة على أجل قوم أنه ثلاثون سنة، والميم مقتضية تمام اسم الله الذي هو مجيد، وتمام اسم عظمته التي هي مجد، والدلالة على أجل قوم أنه أربعون سنة.

فكان معنى الكلام في تأويل قائل القول الأول: أن الله ـ جلَّ ثناؤه ـ افتتح كلامه بوصف نفسه بأنه العالم الذي لا يخفى عليه شيء، وجعل ذلك لعباده منهجًا يسلكونه في مفتتح خُطبهم ورسائلهم ومهم أمورهم،

وابتلاء منه لهم ليستوجبوا به عظيم الثواب في دار الجزاء، كما افتتح بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١] وما أشبه ذلك من السور التي جعل مفاتحها الحمد لنفسه. وكما جعل مفاتح بعضها تعظيم نفسه وإجلالها بالتسبيح، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] وما أشبه ذلك من سائر سور القرآن التي جعل مفاتح بعضها تحميد نفسه، ومفاتح بعضها تمجيدها، ومفاتح بعضها تعظيمها وتنزيهها. فكذلك جعل مفاتح السور الأخرى التي أوائلها بعض حروف المعجم مدائح نفسه أحياناً بالعلم، وأحياناً بالعدل والإنصاف، وأحياناً بالإفضال والإحسان بإيجاز واختصار، ثم اقتصاص الأمور بعد ذلك. وعلى هذا التأويل يجب أن يكون الألف واللام والميم في أماكن الرفع مرفوعاً بعضها ببعض دون قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] ويكون ذلك الكتاب خبر مبتدأ منقطعًا عن معنى ﴿الٓمٓ﴾ وكذلك ذلك في تأويل قول قائل هذا القول الثاني مرفوع بعضه ببعض، وإن كان مخالفًا معناه معنى قول قائل القول الأول»[(١)]. ا.هـ.

---

(١) تفسير ابن جرير (١/٢١٨ ـ ٢٢٠).

والمقصود: أن هذا القول يجري مجرى الأقوال السابقة في كونه يقرر الحرفية في هذه الأحرف المقطعة، وأنها أصل للكلمات.

القول السادس: حروف من حروف المعجم، استغني بذكر ما ذكر منها في أوائل السور عن ذكر بواقيها، التي هي تتمة الثمانية والعشرين حرفًا؛ كما استغنى المخبر ـ عمن أخبر عنه أنه في حروف المعجم الثمانية والعشرين حرفًا ـ بذكر «أ ب ت ث»، عن ذكر بواقي حروفها التي هي تتمة الثمانية والعشرين:

قال ابن جرير في هذا القول:

«وأما أهل العربية فإنهم اختلفوا في معنى ذلك، فقال بعضهم: هي حروف من حروف المعجم استغني بذكر ما ذكر منها في أوائل السور عن ذكر بواقيها التي هي تتمة الثمانية والعشرين حرفًا، كما استغنى المخبر عمن أخبر عنه أنه في حروف المعجم الثمانية والعشرين بذكر أ ب ت ث عن ذكر بواقي حروفها التي هي تتمة الثمانية والعشرين، قال: ولذلك رفع ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] **لأن معنى الكلام:**

الألف واللام والميم من الحروف المقطعة ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ الذي أنزلته إليك مجموعًا ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]. **فإن قال قائل: فإن أ ب ت ث قد صارت كالاسم في**

حروف الهجاء كما صارت الحمد اسمًا لفاتحة الكتاب. قيل له: لما كان جائزًا أن يقول القائل: ابني في ط ظ، وكان معلومًا بقيله ذلك لو قاله أنه يريد الخبر عن ابنه أنه في الحروف المقطعة، علم بذلك أن أ ب ت ث ليس لها باسم، وإن كان ذلك آثر في الذكر من سائرها. قال: وإنما خولف بين ذكر حروف المعجم في فواتح السور، فذكرت في أوائلها مختلفة، وذكرها إذا ذكرت بأوائلها التي هي أ ب ت ث مؤتلفة ليفصل بين الخبر عنها، إذا أريد بذكر ما ذكر منها مختلفاً الدلالة على الكلام المتصل، وإذا أريد بذكر ما ذكر منها مؤتلفًا الدلالة على الحروف المقطعة بأعيانها. واستشهدوا لإجازة قول القائل: ابني في ط ظ، وما أشبه ذلك من الخبر عنه أنه في حروف المعجم، وأن ذلك من قيله في البيان يقوم مقام قوله: ابني في أ ب ت ث برجز بعض الرجاز من بني أسد:

[البحر الرجز]

لما رأيت أمرها في حطي ... وفنكت في كذب ولط

أخذت منها بقرون شمط ... فلم يزل ضربي بها ومعطي

حتى علا الرأس دم يغطي[1]

---

(١) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص٥٩٠).

فزعم أنه أراد بذلك الخبر عن المرأة أنها في أبي جاد، فأقام قوله: لما رأيت أمرها في حطي مقام خبره عنها أنها في أبي جاد، إذ كان ذاك من قوله يدل سامعه على ما يدله عليه قوله: لما رأيت أمرها في أبي جاد»[١] .ا.هـ.

هذا القول منسوب لبعض اللغويين، وهو يتفق مع كلام السلف، وداخل في هذا المسلك وهو تقرير الحرفية بل هو نص فيها، وقد ذكر في هذه الحروف المقطعة نصف حروف المعجم.

القول السابع: حروف من حساب الجمل:

قال ابن جرير (ت٣١٠هـ):

«وقال بعضهم: هي حروف من حساب الجمل، كرهنا ذكر الذي حكي ذلك عنه، إذ كان الذي رواه ممن لا يعتمد على روايته ونقله، وقد مضت الرواية بنظير ذلك من القول عن الربيع بن أنس»[٢] .ا.هـ.

فهذا القول كما سبق هو قول أبي العالية (ت٩٣هـ)، ونقله عنه تلميذه الربيع (ت١٣٩هـ)، وقد ورد كذلك عن ابن جريج (ت١٥٠هـ)، فقد روى ابن المنذر (ت٣١٩هـ)،

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٠ ـ ٢١٢).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢١٠).

بسنده عنه، قال: «... فِي قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾ [آل عمران: ١، ٢] قال: إن اليهود كانوا يجدون محمدًا وأمته، أن محمدًا مبعوث، ولا يدرون ما هذه أمة محمد، فَلَمَّا بعث الله ﷻ محمدًا ﷺ، وأنزل ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾ قالوا: قد كنا نعلم أن هذه الأمة مبعوثة، وكنا لا ندري كم مدتها، فإن كان محمد صادقًا فهو نبي هذه الأمة قد بيَّن لنا كم مدة محمد؛ لأن ﴿الٓمٓ﴾ في حساب جملنا إحدى وسبعون سنة، فما نصنع بدِينٍ إنما هو واحد وسبعون سنة، فلما نزلت ﴿الٓرۚ﴾ وكانت في حساب جملهم مائتي سنة، وواحدة وثلاثين سنة، فقالوا: هذا الآن مائتان وواحد وثلاثون سنة مع واحدة وسبعين قبل، ثم أنزل: ﴿الٓمٓرۚ﴾ فكان في حساب جملهم مائتي سنة وواحدة وسبعين سنة، في نحو هذا من صدور السور، فقالوا: قد التبس علينا أمره»[(١)].

وعند التحقيق تجد أنه داخل في مسلك تقرير الحرفية؛ لأنه لم يجعل لها معنى، وإنما جعلها حروفًا، وهذا بغض النظر عما تفيده هذه الحروف من المدد والآجال.

---

(١) تفسير ابن المنذر (١/ ١١١).

المسلك الثاني

بيان محل الأحرف

وقد جاء في هذا المسلك قول واحد **وهو:**

القول بأن الأحرف المقطعة قسَم أقسم الله به:

قال ابن جرير:

«وقال بعضهم: هو قسمٌ أقسَمَ الله به، وهي من أسمائه.

ذكر من قال ذلك:

... عن ابن عباس، قال: «هو قسم أقسم الله به، وهو من أسماء الله».

... عن عكرمة، قال: «﴿الٓمٓ﴾ قسم»»[1]. ا. هـ.

روي هذا القول عن ابن عباس (ت٦٨هـ)، وعكرمة (ت١٠٥هـ)، ويلاحظ أن الرواية عن ابن عباس ذكرت عنه وجهين متغايرين، لكنهما غير متضادين مما يُشعر بأن له أكثر من قول في هذه الأحرف، وهذا هو الظاهر من مجموع الروايات عنه، وفي هذا التعدد ما يشير إلى أن كل ما قاله فهو محتملٌ مرادٌ في هذه الأحرف، وأن قولاً منها ليس هو الأوفر حظًّا من غيره.

والقول بأنها قسم قول يعتريه الإشكال بادي الرأي،

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢٠٦).

وذلك أن القسم لا ينعقد إلا بحروفه المعروفة لفظًا أو تقديرًا؛ كقولك (والله، وبالله، وتالله، وأيم الله، ويمين الله)، وكقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

ولم يجئ عن العرب القسم بهذه الفواتح، ولا هو مما استخدمه الناس بعد ذلك في القسم، لكن يمكن القول بأن القسم بهذه الفواتح من مفردات القرآن، ولا سيما إذا نظرنا إلى القائل بهذا، نجد أنه ابن عباس (ت٦٨هـ)، وهو حجة في العربية كما أنه حجة في التفسير، فلا يمتنع عقلاً أن يكون القسم بهذه الفواتح من مفردات القرآن، ولا يتعذر القول به.

وأورد الراغب (ت٥٠٢هـ) هذا القول، وضمنه الإشكال وأجاب عنه(١)، فقال:

«الأقسام الواردة في فواتح السور إنما هي بقسم وأجوبتها تنبيه عليها، فيكون قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، جملة في تقدير مقسم بها، وقوله: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢] جوابها، ويكون إقسامه بها تنبيهًا على عظم موقعها، وعلى عجزنا عن معارضة كتابه المؤلف منها.

فإن قيل: لو كان قسمًا لكان فيه حرف القسم.

---

(١) وكذا أشار إليه ابن فارس في كلامه الذي سيأتي.

قيل: إن حرف القسم يحتاج إليه إذا كان المقسم به مجرورًا.

فأما إذا كان مرفوعًا نحو: وأيم الله، أو منصوبًا، نحو: يمين الله، فليس بمحتاج إلى ذلك»[(١)].

أما ابن قتيبة فقد جعل القول بالقسم مرتبطًا بكون صفات الله مكونة من هذه الحروف، فقال:

«ولم نزل نسمع على ألسنة الناس: الألف: آلاء الله، والباء: بهاء الله، والجيم: جمال الله، والميم: مجد الله. فكأنَّا إذا قلنا: (حم) دللنا بالحاء على: حليم، ودللنا بالميم على: مجيد.

وهذا تمثيل أردت أن أريك به مكان الإمكان.

وعلى هذا سائر الحروف.

ومن ذهب إلى هذا المذهب فلا أراه أراد أيضًا إلا القسم بصفات الله، فجمع بالحروف المقطعة معاني كثيرة من صفاته، لا إلٰه إلا هو»[(٢)].

فهو على هذا التوجيه لا يخالف تقرير الحرفية؛ بل يقررها ويزيد عليها محل هذه الأحرف، وهو القسم.

---

(١) تفسير الراغب (١/ ٧٣).

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص١٨٩ ـ ١٩٠).

ومثله الطبري، فقد أورد القول بالقسم احتمالاً في توجيه القول بأنها أسماء القرآن، فقال:

«لقولهم ذلك وجهان:

أحدهما: أن يكونوا أرادوا أن ﴿الٓمٓ ۝١﴾ اسم للقرآن، كما الفُرقان اسم له. وإذا كان معنى قائل ذلك كذلك، كان تأويل قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢] **على معنى القسم، كأنه قال: والقرآن، هذا الكتابُ لا ريب فيه.**

والآخر منهما: ...»[١] .ا.هـ.

وخلاصة الأمر: أن القائلين لهذا القول إنما بينوا محل هذه الأحرف وموقعها من الكلام فحسب.

المسلك الثالث

بيان نوع الكلام المراد بهذه الأحرف

ويقصد بهذا المسلك أن القائلين به لم ينفوا كون الأحرف المقطعة حروفًا، وإنما بينوا نوع الكلام المراد بهذه الأحرف، وفي هذا المسلك **قولان:**

القول الأول: فواتح يفتح الله بها القرآن:

قال ابن جرير في هذا القول:

«وقال بعضهم: هو فواتح يفتح الله بها القرآن.

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

... عن مجاهد، قال: «﴿الٓمٓ﴾ فواتح يفتح الله بها القرآن».

... عن مجاهد، قال: «﴿الٓمٓ﴾ فواتح».

... عن مجاهد قال: «﴿الٓمٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿صٓ﴾ فواتح افتتح الله بها»...»[1]. ا.هـ.

روى ابن جرير هذا التفسير عن مجاهد من عدة طرق، وهذا لا يعني أن هذا القول يضاد ما روي عنه من كون هذه الأحرف اسمًا من أسماء القرآن؛ بل إن النظر الأول عند صدور أكثر من قول في التفسير لإمام من الأئمة يتعين حمله على التنوع لا التضاد، وذلك لأن قوله الأول داخل في بيان المعاني، بخلاف قوله هذا، فغاية القول بأنها فواتح هو ذكر واقع هذه الأحرف من كون السورة التي اشتملت عليها قد افتتحت بها، فهو وصف لواقع حال هذه الأحرف، لكن المراد منها عند مجاهد (ت١٠٤هـ) هو ما ذكره سابقًا، فلا تضاد بين ما ورد عنه في هذه الأحرف.

وقوله: (فواتح يفتتح الله بها القرآن) لا يراد به جميع سور القرآن؛ بل بعضه، فهو من قبيل التعبير بالكل وإرادة البعض، أو التعبير بالعام وإرادة الخاص.

وقد ورد مثل هذا القول عن الحسن البصري

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥).

(ت١١٠هـ)، فقد أورد ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) بسنده عن أبي بكر الهذلي قال: لقد رأيت الحسن البصري قصر عن التفسير حين قدم عكرمة البصرة، فأتيت الحسن يومًا في منزله فوجدته يصلي، فقعدت مع ابنه حتى قضى صلاته، فلما قضى أتيته فقلت: يا أبا سعيد، قول الله عز وجل في كتابه: ﴿طسٓمٓ ۝١﴾؟ قال: «فواتح افتتح الله بها كتابه أو القرآن»[1].

وقد وجه ابن جرير هذا القول بقوله:

«**وأما الذين قالوا: ذلك فواتح يفتتح الله** عز وجل بها كلامه، فإنهم وجهوا ذلك إلى نحو المعنى الذي حكيناه عمن حكينا عنه من أهل العربية أنه قال: ذلك أدلة على انقضاء سورة وابتداء في أخرى وعلامة لانقطاع ما بينهما، كما جعلت (بل) في ابتداء قصيدة دلالة على ابتداء فيها وانقضاء أخرى قبلها، كما ذكرنا عن العرب إذا أرادوا الابتداء في إنشاد قصيدة، قالوا:

بل، ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا

و(بل) ليست من البيت ولا داخلة في وزنه، ولكن

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١١/ ٢٥)، وقال السيوطي في الدر: «وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن الحسن قال: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ و﴿طسٓمٓ ۝١﴾ فواتح يفتتح الله بها السور».

ليدل به على قطع كلام وابتداء آخر»[١]. ا. هـ.

والطبري وإن كان لا يوافق أهل العربية فيما ذهبوا إليه من هذا القول[٢] إلا أنه أشار إلى المشابهة من هذه الجهة.

والقول بأنها فواتح ليس من باب التفسير لها، وإنما من باب بيان نوع هذا الكلام.

القول الثاني: اسم للسورة:

قال الطبري:

«وقال بعضهم: هو اسم للسورة.

ذكر من قال ذلك:

... أنبأنا عبد الله بن وهب، قال: سألت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن قول الله: «﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، **و﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾** [السجدة: ١، ٢]، **و﴿الٓمٓرۚ تِلْكَ﴾** [الرعد: ١]؟ **فقال: قال أبي: إنما هي أسماء السور»**[٣]. ا. هـ.

فهذا القول مروي عن زيد بن أسلم (ت١٣٦هـ)،

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٥).

(٢) تفسير ابن جرير (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

(٣) تفسير ابن جرير (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

والاسم: هو اللفظ الموضوع للدلالة على المسمى، والقصد منه إظهار المسمى وبيانه وتمييزه عن غيره، وهو حاصل هنا، فإذا قال القائل: قرأت ﴿الٓمٓصٓ﴾، عرف السامع أنه قرأ السورة التي افتتحت بـ﴿الٓمٓصٓ﴾، أو قال: قرأت ﴿صٓ﴾ أو ﴿نٓ﴾، دلَّ بذاك على ما قرأ، ولهذا جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ السجدة، و﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ [الإنسان: ١]»[1]، فالصحابي سمى ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ بالسجدة، ولو قيل لك: اقرأ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ لعرفت أن المراد بذلك سورة البقرة، وكذلك لو قلت: قرأت ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾، لدل على سورة آل عمران، وهكذا دواليك تبين المراد بالإضافة، وليست بها وحدها إذا اشتركت مع غيرها.

وهذا القول ليس فيه بيان للمعنى، وإنما مفاده أن هذه الأحرف وضعت تمييزاً للسورة وبيانًا لنوعها، وهذا يتأتى في السور التي تكون مبدوءة بذات الأحرف، مثل: ﴿الٓمٓ﴾، و﴿حمٓ﴾، لكن لو قيل: ﴿الٓمٓرۚ﴾، أو ﴿صٓۚ﴾، أو

---

(١) متفق عليه «صحيح البخاري» (٢/ ٥) برقم: (٨٩١)، «صحيح مسلم» (٢/ ٥٩٩) برقم: (٨٧٩)، إلا أن مسلمًا رواه عن ابن عباس.

﴿قٓ﴾، فإنها تدل على المراد من غير احتياجها إلى ضميمة أخرى كقوله: ﴿الٓمٓ﴾.

وقد أشار الطبري إلى توجيه هذا القول سابقًا عند ذكر من قال بأنها أسماء القرآن، فقال: «**لقولهم ذلك وجهان:**

أحدهما: . . .

والآخر منهما: أن يكونوا أرادوا أنه اسمٌ من أسماء السورة التي تُعرف به، كما تُعرَف سائر الأشياء بأسمائها التي هي لها أمارات تعرف بها، فيَفهم السامع من القائل يقول: ـ قرأت اليوم ﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿نٓ﴾، أيُّ السُّوَر التي قرأها من سُوَر القرآن، كما يفهم عنه ـ إذا قال: لقيتُ اليوم عمرًا وزيدًا، وهما بزيد وعمرو عارفان ـ مَن الذي لقي من الناس»[١]. ا.هـ.

المسلك الرابع

بيان الحكمة من هذه الأحرف

جاء في هذا المسلك قولان عن السلف:

القول الأول: لكل كتاب سر وسر القرآن فواتحه:

قال الطبري:

«**وقال بعضهم: لكل كتاب سر، وسر القرآن**

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

فواتحه»[(١)] . ا . هـ .

ولم ينسب الطبري هذا القول لأحد من السلف، وهو مروي عن الشعبي (ت١٠٣هـ)، قال السيوطي (ت٩١١هـ): «أخرج ابن المنذر وأبو الشيخ بن حيان في التفسير عن داود بن أبي هند قال: كنت أسأل الشعبي عن فواتح السور قال: يا داود إن لكل كتاب سرًّا وإن سر هذا القرآن فواتح السور فدعها وسل عما بدا لك»[(٢)].

هذا مع أنه قد ورد عنه كذلك ما يفيد حرفيتها، فقد روى ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) بسنده عنه: «أنه سئل عن ﴿الٓمٓ﴾، و﴿الٓرۚ﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿صٓۚ﴾، قال: هي اسم من أسماء الله مقطعة بالهجاء، فإذا وصلتها كانت اسمًا من أسماء الله»[(٣)].

ولو قيل: إن مراد الشعبي (ت١٠٣هـ) بكونها سرًّا؛ عدم التعرض لها.

يقال: إن كان المراد من عدم التعرض؛ بمعنى: أنها متشابهة عنده، وليست كذلك عند غيره كما تقدمت أقوالهم فيها فهذا مقبول.

---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٢١٠).

(٢) الدر المنثور (١/ ١٢٧).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣١ ـ ٣٢)، طبعة: ابن الجوزي.

وقد ورد عن الحسن البصري (ت١١٠هـ) ما يفيد وقوع التشابه النسبي له في هذه الأحرف، فقد أورد ابن أبي زمنين (ت٣٩٩هـ) في اختصاره لتفسير يحيى بن سلام (ت٢٠٠هـ)، قال: «قال يحيى: كان الحسن يقول: ما أدري ما تفسير ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾ وأشباه ذلك من حروف المعجم، غير أن قوماً من المسلمين كانوا يقولون: أسماء السور وفواتحها».

كما سبق أنه يرى أنها فواتح للسور.

أما لو قيل: إن مراده أن لها معاني لا يعلمها إلا الله، فهذا مردود؛ لأنه قد يريد من كونها سرًّا أن افتتاح هذه السورة بهذه الأحرف، وافتتاح غيرها بأحرف أخرى سرٌّ غيرُ مطلع عليه، لكنه لا علاقة له بالمعاني؛ بل بالحكمة، هذا مع ما ورد عنه مما يقرر حرفيتها.

وقد نُسب هذا القول إلى الخلفاء الراشدين(١)، وقد خلت تلكم النسبة من ذكر الأسانيد إليهم.

---

(١) جاء عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما من غير إسناد في تفسير الثعلبي (٢/ ١٩): «قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: لله عز وجل في كل كتاب سرٌّ، وسرُّ الله في القرآن أوائل السور. وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إن لكل كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب حروف التهجي»، ونقله البغوي والرازي والقرطبي وغيرهم.

وحينما تعرض هذا القول على الأقوال الأخرى ترى أن له **جانبين**:

الأول: بيان المراد بهذه الأحرف، وهذا ما وقع في تفسيرات بعض السلف كما سبق.

الثاني: بيان الحكمة من وقوع هذه الأحرف، وما يتعلق بذلك، وهذا الذي يدخل في كونها سرًّا، وكونها لا يعلمها إلا الله؛ لأن هذا لا يتأتى من جهة العقل.

القول الثاني: ابتُدئت بذلك أوائل السور لاستجلاب أسماع المشركين لسماعه:

وهذا القول يؤول إلى بيان الحكمة من إيرادها، وليس بيانًا لماهيتها، وينسب لقطرب (ت٢٠٦هـ)، قال النحاس (ت٣٣٨هـ): «وقطرب يذهب إلى أنها جيء بها لأنهم كانوا ينفرون عند استماع القرآن فلما سمعوا ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾ استنكروا هذا اللفظ، فلما أنصتوا له ﷺ أقبل عليهم بالقرآن المؤلف ليثبت في أسماعهم وآذانهم، ويقيم الحجة عليهم»[(١)].

ومرادهم من هذا: أنه ربما شدهم سماع هذه الأحرف إلى الإنصات إلى ما يأتي بعدها من الكلام،

---

(١) معاني القرآن، لابن النحاس (١/ ٧٦)، تفسير السمرقندي (١/ ٢١).

فالغاية منها عندهم تنبيه المشركين إلى القرآن ولفت نظرهم إليه.

* * *

وبهذا يتم الكلام عن مسالك السلف في تفسير الأحرف المقطعة، ويظهر بذلك اتفاقهم على حرفيتها، وممن قرر هذا من العلماء: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، والراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) - رحمهما الله -، وأنقل كلامهما بطوله لأهميته، وليقف القارئ على معالجتهما للأحرف المقطعة كاملة.

قال ابن فارس:

«وللعرب الحروف المفردة الَّتِي تدلُّ على المعنى. نحو: التاء فِي «خَرَجْتُ» و«خَرَجْتَ»، ونحو الياء في «ثَوْبي» و«فَرَسي».

ومنها: حروف تدلُّ على الأفعال نحو: «إ زيدًا»؛ أي: عِدْهُ، و«ح» من وحَيتُ، و«دِ» من وَدَيْتُ، و«ش» من وَشَيْتُ، و«عِ» من وَعَيْتُ، و«فِ» من وَفَيْتُ، و«قِ» من وَقَيْتُ، و«لِ» من وَلِيْتُ، و«نِ» من وَنَيْتُ، و«هِـ» من وهيت. إلا أنَّ حذَّاق النحويين يقولون فِي الوقف عَلَيْهَا «شِهْ» و«دِهْ» فيقفون على الهاء.

ومن الحروف مَا يكون كناية ولَهُ مواضع من الإعراب نحو: قولك: «ثوبه» فالهاء كنايةٌ لها محلٌ من الإعراب.

ومنه: مَا يكون دلالة له مثل: «رأيتهما» فالهاء اسم لَهُ محل والميم والألف علامتان لا محلَّ لهما، فعلى هَذَا يجيء الباب.

فأمَّا الحروف الَّتِي فِي كتاب الله جلَّ ثناؤه فواتحَ سور فقال قوم: كل حرف منها مأخوذ من اسم من أسماء الله، فالألف من اسمه «الله» واللام من «لطيف» والميم من «مجيد». فالألف من آلائه واللام من لطفه والميم من مجده. يُروَى ذا عن ابن عباس وهو وجه جيِّد، وَلَهُ فِي كلام العرب شاهد، وهو:

قلنا لَهَا قفي فقالت قاف

وقال آخرون: إن الله جلَّ ثناؤه أقسم بهذه الحروف أن هَذَا الكتاب الَّذِي يقرؤه محمد ﷺ هو الكتاب الَّذِي أنزله الله ـ جلَّ ثناؤه ـ لا شك فيه. وهذا وجه جيد؛ لأن الله ـ جلَّ وعزَّ ـ دل على جلالة قدر هذه الحروف، إذ كَانَتْ مادَّة البيان ومباني كتب الله ﷻ المنزلة باللغات المختلفة، وهي أصول كلام الأمم، بِهَا يتعارفون، وبها يذكرون الله ـ جلَّ ثناؤه ـ، وَقَدْ أقسم الله جلَّ ثناؤه فِي كتابه بالفجر والطور وغير ذلك، فكذلك شأنُ هَذِهِ الحروف فِي القسم بِهَا.

وقال قوم: هذه الأحرف من التسعة وعشرين حرفًا دارَتْ بها الألسنة، فليس منها حرف إلا وهو مفتاح اسم

من أسمائه ـ جلَّ وعزَّ ـ، وَلَيْسَ منها حرف إلا هو فِي آلائه وبلائه، وَلَيْسَ منها حرف إلا وهو فِي مدة أقوام وآجالهم: فالألف سنة واللام ثلاثون سنة والميم أربعون. رواه عبد الله بن جعفر الرازي عن أبيه عن الرَّبيع بن أنس، وهو قول حَسَنٌ لطيف؛ لأنَّ الله جلَّ ثناؤه أنزل على نبيِّه محمد ﷺ الفرقان فلم يدع نظمًا عجيبًا ولا علمًا نافعًا إلا أودعه إيَّاهُ، عَلِم ذَلِكَ من عَلمَهُ وَجهِلهُ مَن جَهِلهُ. فليس مُنْكرًا أن ينزل الله ـ جلَّ ثناؤه ـ هذه الحروف مشتملة ـ مع إيجازها ـ على ما قاله هؤلاء.

وقولٌ رُوِي عن ابن عباس في ﴿الٓمٓ﴾: «أنا الله أعلم». وَفِي ﴿الٓمٓصٓ﴾: «أنا الله أعلم وأفصل». وهذا وجه يقرب مما مضى ذكره من دَلالة الحرف الواحد عَلَى الاسم التامِّ والصفة التامَّة.

وقال قوم: هي أسماء للسُّور فـ ﴿الٓمٓ﴾ اسم لهذه، و﴿حمٓ﴾ اسم لغيرها. وهذا يُؤثَرُ عن جماعة من أهل العلم، وذلك أن الأسماء وضِعَت للتمييز، فكذلك هذه الحروف فِي أوائل السُّوَر موضوعة لتمييز تلك السُّور من غيرها.

فإن قال قائل: فقد رأينا ﴿الٓمٓ﴾ افتتح بِهَا غير سورة، فأين التمييز؟ قلنا: قَدْ يقع الوفاق بين اسمين لشخصين، ثُمَّ يميز ما يجيء بعد ذلك من صفة ونعت، كما

قيل: «زيد وزيد» ثُمَّ يميزان بأن يقال: «زيد الفقيهُ» و«زيد العربيُّ»؛ فكذلك إذا قرأ القارئ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البَقَرَة: ١، ٢]، فقد ميزها عن الَّتِي أولها ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عِمرَان: ١، ٢].

وقال آخرون: لكل كتاب سرٌّ وسرّ القرآن فواتح السور. وأظنُّ قائل هذا أراد أن ذلك من السرِّ لا يعلمه إلا الخاص من أهل العلم والراسخون فيه.

وقال قوم: إن العرب كانوا إذا سمعوا القرآن لغوا فِيهِ، وقال بعضهم لبعض: ﴿لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦]، فأنزل الله تبارك وتعالى هذا النظم ليتعجبوا منه، ويكون تعجبهم منه سببًا لاستماعهم، واستماعهم له سببًا لاستماع ما بعده، فترق حينئذ القلوب وتلين الأفئدة.

وقول آخر: إن هذه الحروف ذكرت لتدل على أن القرآن مؤلف من الحروف الَّتِي هي أ ب ت ث فجاء بعضها مقطعًا وجاء تمامها مؤلفًا ليدل القوم الذين نزل القرآن فيما بين ظهريهم أنه بالحروف الَّتِي يعقلونها فيكون ذلك تقريعًا لهم ودلالة على عجزهم عن أن يأتوا بمثله بعد أن أعلموا أنه منزل بالحروف الَّتِي يعرفونها ويبنون كلامهم منها.

قال أحمد بن فارس: وأقرب القول فِي ذَٰلِكَ وأجمعه قول بعض علمائنا: إن أولى الأمور أن تُجعل هذه التأويلات كلَّها تأويلاً فيقال: إن الله ـ جلَّ وعزَّ ـ افتتح

السور بهذه الحروف إرادةً منه الدلالة بكل حرف منها على معان كثيرة لا على معنىً واحد. فتكون الحروف جامعة لأن تكون افتتاحًا للسور، وأن يكون كلٌّ واحد منها مأخوذًا من اسم من أسماء الله ـ جلَّ ثناؤه ـ، وأن يكون الله ـ جلَّ ثناؤه ـ قد وضعها هذا الموضع قَسَمًا بها، وأن كل حرف منها فِي آجال قوم وأرزاق آخرين، وهي مع ذلك مأخوذة من صفات الله جلَّ وعزَّ فِي أنعامه وأفضاله ومجده، وأن الافتتاح بها سبب لأن يستمع إلى القرآن من لَمْ يكن يستمع، وأن فِيهَا إعلامًا للعرب أن القرآن الدال على صحة نبوَّة محمد ﷺ هو بهذه الحروف، وأن عجزهم عن الإتيان بمثله مع نزوله بالحروف المتعالمة بينهم دليل على كذبهم وعنادهم وجحودهم، وأن كلَّ عدد منها إذا وقع في أول سورة فهو اسم لتلك السورة.

وهذا هو القول الجامع للتأويلات كلِّها من غير اطِّراح لواحد منها، وإنما قلنا هذا لأن المعنى فيها لا يمكن استخراجه عقلاً من حيثُ يزول به العذر؛ لأن المرجع إلى أقاويل العلماء، ولن يجوز لأحد أن يعترض عليهم بالطعن وهم من العلم بالمكان الَّذِي هم به ولهم مع ذلك فضيلة التقدم ومزية السبق. والله أعلم بما أراد من ذلك»[١].

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص٨٣ ـ ٨٦).

ويقول الراغب (ت٥٠٢هـ) **في تفسير هذه الآية:**

«قوله عز وجل: ﴿الٓمٓ ١﴾: الآية ـ سورة البقرة.

اختلف الناس في الحروف التي في أوائل السور، فقالوا فيها أقوالاً جلها مراد باللفظ وغير متناف على السير، لكن بعضها مفهوم بلا واسطة، وبعضها مفهوم بواسطة، فنقول وبالله التوفيق: إن المفهوم من هذه الحروف الأظهر بلا واسطة ما ذهب إليه المحققون من أهل اللغة كالفراء وقطرب، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وكثير من التابعين على ما بين من بعد، وهو أن هذه الحروف لما كانت هي عنصر الكلام ومادته التي تركب منها بيَّن تعالى أن هذا الكتاب من هذه الحروف التي أصلها عندكم تنبيهًا لهم على إعجازهم، وأنه لو كان من عند البشر لما عجزتم مع تظاهركم عن معارضته. . .»[(١)].

وما روي عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ أن هذه الحروف اختصار من كلمات؛ فمعنى: ﴿الٓمٓ﴾: أنا الله أعلم، ومعنى ﴿الٓمٓرۚ﴾: أنا الله أعلم وأرى، فإشارة منه إلى ما تقدم.

---

(١) ذكر كلامًا طويلاً بعد هذا في حكمة اختيار هذه الأحرف دون غيرها من أحرف الهجاء، ولا علاقة لهذا الكلام بتفسير الأحرف المقطعة، والله أعلم.

وبيان ذلك ما ذكره بعض المفسرين أن قصده بهذا التفسير ليس أن هذه الحروف مختصة بهذه المعاني دون غيرها، وإنما أشار بذلك إلى ما فيه الألف واللام والميم من الكلمات تنبيهًا أن هذه الحروف منبع هذه الأسماء، ولو قال: إن اللام يدل على «اللعن»، والميم على «المكر» لكان يحمل، ولكن تحرى في المثال اللفظ الأحسن، كأنه قال: هذه الحروف هي أجزاء ذلك الكتاب.

ومثل هذا في ذكر نبذ تنبيهًا على نوعه قول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٨]: أنه الماء الحار في الشتاء، ولم يرد به أن النعيم ليس إلا هذا؛ بل أشار إلى بعض ما هو نعيم تنبيهًا على سائره، فكذلك أشار بهذه الحروف على ما يكتب منها، وعلى ذلك ما رواه السدي عنه: أن ذلك حروف إذا ركبت يحصل منها اسم الله.

وكذا ما روي عنه أنه قال: هي أقسام غير مخالف لهذا القول، وذلك أن الأقسام الواردة في فواتح السور إنما هي بقسم وأجوبتها تنبيه عليها.

فيكون قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، جملة في تقدير مقسم بها.

وقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] جوابها، ويكون

إقسامه بها تنبيهًا على عظم موقعها، وعلى عجزنا عن معارضة كتابه المؤلف منها.

فإن قيل: لو كان قسمًا لكان فيه حرف القسم.

قيل: إن حرف القسم يحتاج إليه إذا كان المقسم به مجرورًا.

فأما إذا كان مرفوعًا نحو: «وأيم الله»، أو منصوبًا، نحو: «يمين الله» فليس بمحتاج إلى ذلك وما قاله زيد بن أسلم والحسن، ومجاهد، وابن جريج أنها أسماء للسور فليس بمناف للأول، فكل سورة سميت بلفظ متلو منها، فله (معنى) في السورة معلوم.

وعلى هذا القصائد والخطب المسماة بلفظ منها يفيد معنى فيها.

وكذلك ما قاله أبو عبيدة، وروي أيضًا عن مجاهد، وحكاه قطرب والأخفش: أن هذه الفواتح دلائل على انتهاء السورة التي قبلها، وافتتاح ما بعدها، فإن ذلك يقتضي من حيث إنها لم تقع إلا في أوائل السور ولا يقتضي أن لا معنى لها سواه، كما أن (بسم الله) في أوائل السور يقتضي ما قالوه ولا يوجب ذلك أن لا معنى سواه.

وما ذكر من أن هذه الحروف قصد بها الرد على من قال: إن النبي ﷺ كان يتلقن ما يودعه القرآن من بعض

الأعجمين، وذلك في قوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: ١٠٣]، فذلك شبيه أن هذه الصورة المخصوص بها القرآن، هي من النظم الذي أصوله عندكم، وذاك أن القوم لم يدعوا أن لفظ هذا القرآن أعجمي، وإنما ادعوا أن معناه مأخوذ عنهم، ولهذا قال تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣] فإذاً: المعنى يرجع إلى ما تقدم بأنه تنبيه على إعجازه.

وما قاله قطرب إنه قصد بها صرف أسماع المشركين إلى الاستماع إليه لما تواصلوا بأن لا يستمعوا له حتى قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [فصلت: ٢٦] فإنما يشير به أيضًا إلى المعنى المتقدم؛ لأنه تعالى قصد بصرف أسماعهم تنبيههم على عجزهم عن معارضته، وأن من حقكم إذا عجزتم عن مثله أن تتدبروا آياته، وأن تعرفوا أنه حق فلا تلغوا فيه.

وما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه قال: الألف من ﴿الٓمٓ﴾ على «الله»، اللام على «جبرائيل»، والميم على «محمد»، فدل بذلك على أن القرآن من الله عَزَّ وَجَلَّ مبدؤه، وأن الواسطة جبريل، ومنتهاه إلى محمد.

فهذا صحيح ودال على ما تقدم، وفيه نبه بمخرج الألف الذي هو مبدأ مخارج الحروف على المبدأ، وهو الله

تعالى، وبمخرج اللام الذي هو أوسط المخارج على جبريل، وبمخرج الميم الذي هو منتهى المخارج على المنتهى الذي هو النبي عليه السلام.

فكأنه قال: من هذه الحروف الدالة على الأسباب الثلاثة حصول الكتاب الذي عجزتم عن الإتيان بمثله.

وما قاله الربيع بن أنس أن هذه الحروف حروف الجمل، وأن ذلك من علوم خاصتهم، وقد نبه بها على مدد، فذلك غير ممتنع أن يكون مع المعنى الأول مرادًا، بدلالة أن النبي عليه السلام لما أتاه اليهود فسألوه عما أنزل عليه، تلا عليهم ﴿الٓمٓ﴾، فحسبوه، وقالوا: إن ملكًا يبقى إحدى وسبعين سنة لقصير المدة فعل غيره؟ فقال: ﴿الٓرۚ﴾، و﴿الٓمٓرۚ﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾ فقالوا: خلطت علينا، فإنا لا ندري بأيها نأخذ.

فتلاوة النبي عليه السلام ذلك عليهم، وتقريرهم على استنباطهم دلالة أنه لا يمتنع أن يكون في كل واحدة دلالة على مدة لأمر ما.

وأما ما حكي عن الزبيري أن هذه الحروف ذكرت علمًا منه تعالى أن يكون في هذه الأمة من يزعم أن القرآن ليس بكلام الله، وإنما هو حكاية كلامه، فأراد أن يبين أن القرآن مما يكتب ويخبر عن أبعاضه وأجزائه بالحروف التي هي معلومة إنها محدثة، فإن هذا القول من الوهي بحيث

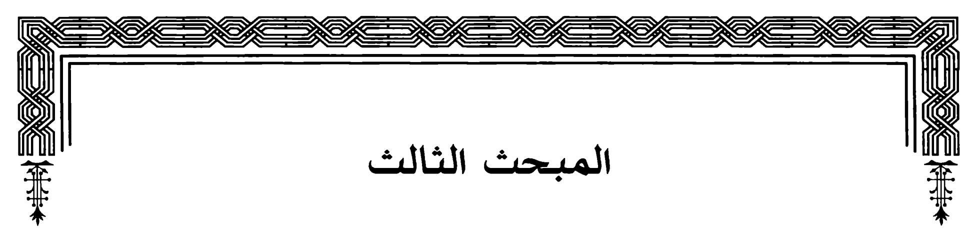
يستغنى عن إظهار بطلانه، إذ لا يقول أحد إن الكتاب بما هو كتاب ليس بمؤلف من هذه الحروف وإن كانوا قد اختلفوا في القرآن.

بل هو مقصور على الكتاب، أو المراد به هو غيره»[١]. ا.هـ.

ومما يدل على ما سبق من توجيه لأقوال السلف في الأحرف المقطعة أنا لا نجد استدراكات السلف على بعضهم مع انتشار هذه الأقوال مما يدل على أن هذه الأقوال غير متعارضة.



(١) تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٧٠ ـ ٧٥).



المبحث الثالث

مسائل متعلقة بتفسير السلف للأحرف المقطعة

ثمت مسائل متعلقة بتفسير السلف ينبغي أن يتطرق لها، وهي:

المسألة الأولى

ما جاء في بعض القراءات الشاذة وأقوال المفسرين مما يفيد الانتقال من الحرفية إلى الاسمية

أولاً: ما جاء في بعض القراءات:

جاء في بعض القراءات الشاذة: قراءة بعض الأحرف على أنها كلمة وليست من الأحرف المقطَّعة؛ كقراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١﴾ [ص: ١] فقد جاء عنه في اختصار تفسير يحيى بن سلام (ت٢٠٠هـ) لابن زمنين (ت٣٩٩هـ) قوله: «ذكر قطرب أن الحسن كان يقرأ (صاد) بالخفض من المصاداة وهي المعارضة؛ المعنى: صاد القرآن بعملك؛ أي: عارضه به، قال: وتقول العرب: صاديتك؛ بمعنى: عارضتك، وتصديت لك؛ أي: تعرضت»[1].

---

(١) تفسير ابن أبي زمنين (٤/ ٨٠).

وذكر ابن جني هذه القراءة، فقال: «قراءة أُبي بن كعب والحسن وابن أبي إسحاق: «صَادِ»، بكسر الدال.

وقرأ: {صادَ وَالْقُرْآنِ} ـ بفتح الدال ـ الثقفي.

قال أبو الفتح: المأثور عن الحسن أنه إنما كان يكسر الدال من «صاد» لأنه عنده أمر من المصاداة؛ أي: عارض عملك بالقرآن.

قال أبو علي: هو فاعل من الصدى، وهو يعارض الصوت في الأماكن الخالية من الأجسام الصلبة»[(١)].

وهذا يعني: أنه يرى أنها كلمة من المصاداة، وليست حرفًا من الأحرف المقطعة، وكذلك ليس كسر الدال للالتقاء الساكنين، كما خرَّج بعض العلماء هذه القراءة: لأنه فسرها بالمصاداة.

ومن ثَمَّ؛ فإن هذا لا يكون من الأحرف المقطعة، ولا يُكتب كما تُكتب؛ بل يكتب هكذا (صادِ).

ثانيًا: ما جاء في بعض التفاسير:

جاء في بعض تفسيرات هذه الأحرف ما ينقلها من كونها من الأحرف المقطعة إلى كونها كلمة، وقد كان تفسيرها بناء على ذلك، **ومن أمثلة ذلك:**

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٢٣٠).

١ ـ تفسير (طه).

فقد ورد في تفسيرها:

طه: يا رجل بالنبطية، عن عكرمة والضحاك، وعن سالم الأفطس[١]، وسفيان بن عيينة.

وعن ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد وقتادة ومقاتل بن سليمان: يا رجل بالسريانية.

وفي رواية عن عكرمة: بالنبطية «يا إنسان».

وفي رواية عنه وعن الضحاك: «يا رجل» دون أن ينسباها إلى لغة قوم، ووافقهما الحسن البصري وقتادة، وعن ابن عباس كذلك.

وقد نسبها الكلبي إلى لغة عكٍّ، ووردت عنه عن أبي صالح عن ابن عباس كذلك منسوبة إليهم، ولا يخفى حال هذا الإسناد[٢].

واختار هذا القول الطبري، واحتج له فقال: «والذي هو أولى بالصواب عندي من الأقوال فيه: قول من قال: معناه: يا رجل؛ لأنها كلمة معروفة في عك

---

(١) ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٤٧١).

(٢) ينظر في هذه الآثار: موسوعة التفسير المأثور (١٤/ ٢٣٧ ـ ٢٤١)، وتفسير الطبري (١٦/ ٥ ـ ٧).

فيما بلغني، وأن معناها فيهم: يا رجل، أنشدت لمتمم بن نويرة:

هتفت بطه في القتال فلم يجب فخفت عليه أن يكون موائلا

وقال آخر:

إن السفاهة طه من خلائقكم لا بارك اللّٰه في القوم الملاعين

فإذا كان ذلك معروفًا فيهم على ما ذكرنا؛ فالواجب أن يوجه تأويله إلى المعروف فيهم من معناه، ولا سيما إذا وافق ذلك تأويل أهل العلم من الصحابة والتابعين. فتأويل الكلام إذن: يا رجل ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى. . . ».

وعلى هذه التفاسير وهذا الاختيار لا تكون من الأحرف المقطعة.

ولا يعارض ما جاء في هذه القراءات وهذه الأقوال ما تقرر فيما سبق؛ لكونها على تلك القراءة وهذا التفسير خارجة عن حد الأحرف المقطعة وقانونها، وأصل الكلام هاهنا عن مبدأ معالجة الأحرف المقطعة.

تنبيه:

لم يثبت في كتاب ولا سُنَّة، ولا في قول صحابي أن ﴿يسٓ﴾ و﴿طه﴾ من أسماء النبي ﷺ.

المسألة الثانية

علاقة الأحرف المقطعة بالمتشابه:

المتشابه نوعان: كلي (لا يعلمه إلا الله)، ونسبي (يعلمه بعض الناس دون غيرهم)، فمن أي هذين النوعين الأحرف المقطعة؟

إن المتأمل في ما يتعلق بالأحرف المقطعة يجد أن نوعي المتشابه تتجاذب الكلام في هذه الحروف.

كما إنه لا يمكن أن يكون بيان ما تحتمله من قبيل المتشابه الكلي؛ لأن جماعة من الصحابة والتابعين وتابعيهم قد تكلموا في القول فيها، ولو كانت من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله لما أقدموا على القول في شيء منتف علمه عن الخلق، ومحصور على الخالق.

بل إن ابن عباس رضي الله عنهما قد تكلم فيها، وهو الذي ذكر وجوهًا للتفسير، وقال في الوجه الرابع ـ وهو: المتشابه الكلي ـ: ما لا يعمله إلا الله، ومن ادعى علمه فقد كذب، فبيَّن أن هذا الوجه منتف علمه عن الخلق، وأن مدعي علمه من الخلق كاذب مفتر، فكيف يقول: إن مدعي تفسير هذا النوع كاذب، لكونه مما استأثر الله بعلمه، ثم يجترئ على الخوض في بيانه؟!

وإذا خرج هذا الوجه مما يتعلق ببيان الأحرف

المقطعة من المتشابه الكلي، فلا ريب أنه يدخل في المتشابه النسبي بلا إشكال فيه؛ إذ لا يُستبعد عدم معرفة بعض المكلفين بمراد الله فيها.

وإذا ثبت لهذه الحروف جانب التشابه النسبي من جهة، وانتفى التشابه الكلي عنها من هذه الجهة، فإنه يبقى جانب منها له تعلق بجانب التشابه الكلي، وهو ما يتعلق ببعض الحِكَم المتعلقة بها، **ومنها**:

١ ـ وجه اختصاص بعض السور بحروف مقطعة غير ما اختصت به السور الأخرى، فهذا مما لا يعلمه إلا الله تعالى.

٢ ـ وجه اختصاص بعض السور التي ابتدأت بالأحرف المقطعة (ألم) دون غيرها، واختصاص كل واحدة منها بالحروف التي ابتدأت بها.

٣ ـ وجه اختصاص بعضها بحرف مثل: ﴿نٓ﴾، وأخرى بحرفين مثل: ﴿حمٓ﴾، وغيرها بثلاثة حروف أو أربعة أو خمسة.

فمثل هذه الحِكَم وما شابهها لا يعلمها إلا الله.

إذا تبيّن ذلك فإطلاق القول بأن الأحرف المقطعة من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله غير صحيح؛ بل الأمر على ما سبق من تفصيل، ويكفي في الرد على قائل هذا القول:

أنه لو كانت الأحرف المقطعة من المتشابه بإطلاق لكان أبعد الناس عن الخوض فيها هم الصحابة رضي الله عنهم، ومن اتبعهم بإحسان، لكن كلامهم فيها يدل على أنها ليست من المتشابه؛ بل هي مما يسوغ تأويله، ويتسنى الحديث فيه[١].

المسألة الثالثة

الأحرف المقطعة بين المعنى والمغزى:

يمكن اختصار القول في هذه الأحرف بأنها (ليس لها معنى لكن لها مغزى)، والمغزى الذي تدل عليه القرينة القرآنية هي الإشارة إلى التحدي بهذا القرآن، قال ابن كثير: «إنما ذكرت هذه الحروف في أوائل السور التي ذكرت فيها بيانًا لإعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله، هذا مع أنه تركب من هذه الأحرف

---

(١) من الأسئلة التي ينبغي طرحها في هذا الموطن: من أين جاء القول بأن الأحرف المقطعة من المتشابه الكلي الذي استأثر الله بعلمه؟ والجواب: قد يكون ذلك بسبب ظن بعضهم أن كل حرف له معنى محدد مخصوص، فلما لم يكن هناك دليل عليها جاء هذا القول. وهذه المسألة صالحة للبحث؛ أعني مسألة: (تاريخ القول بأن الأحرف المقطعة مما استأثر الله بعلمه، وأسبابه).

المقطعة التي يتخاطبون بها، وقد حكى هذا المذهب الرازي في تفسيره عن المبرد وجمع من المحققين، وحكى القرطبي عن الفراء وقطرب نحو هذا، وقرره الزمخشري في كشافه ونصره أتم نصر، وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة أبو العباس ابن تيمية وشيخنا الحافظ المجتهد أبو الحجاج المزي وحكاه لي عن ابن تيمية.

قال الزمخشري: ولم ترد كلها مجموعة في أول القرآن، وإنما كررت ليكون أبلغ في التحدي والتبكيت، كما كررت قصص كثيرة وكرر التحدي بالصريح في أماكن، قال: وجاء منها على حرف واحد كقوله: ﴿صٓ﴾، ﴿نٓ﴾، ﴿ق﴾، وحرفين مثل: ﴿حمٓ﴾، وثلاثة مثل: ﴿الٓمٓ﴾، وأربعة مثل: ﴿الٓمٓرٓ﴾، و﴿الٓمٓصٓ﴾، وخمسة مثل: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾؛ لأن أساليب كلامهم على هذا من الكلمات ما هو على حرف، وعلى حرفين، وعلى ثلاثة، وعلى أربعة، وعلى خمسة، لا أكثر من ذلك، قلت: ولهذا كل سورة افتتحت بالحروف فلا بد أن يذكر فيها الانتصار للقرآن وبيان إعجازه وعظمته، وهذا معلوم بالاستقراء، وهو الواقع في تسع وعشرين سورة، ولهذا يقول تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١، ٢]، ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٣]،

﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ﴾ [الأعراف: ١، ٢]، ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ [إبراهيم: ١]، ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [السجدة: ١، ٢]، ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾ [فصلت: ١، ٢]، ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٣﴾ [الشورى: ١ ـ ٣]، وغير ذلك من الآيات الدالة على صحة ما ذهب إليه هؤلاء لمن أمعن النظر، والله أعلم»[١].

وذكر هذا المغزى لا يندرج تحت المتشابه الكلي أو القول على الله بغير علم؛ بل هو اجتهاد تدل عليه القرينة الواضحة التي نص عليها بعض العلماء، وهي ذكر شيء من أحوال القرآن بعد هذه الأحرف، قال الشنقيطي:

«ووجه شهادة استقراء القرآن لهذا القول: أن السور التي افتتحت بالحروف المقطعة يذكر فيها دائماً عقب الحروف المقطعة الانتصار للقرآن وبيان إعجازه، وأنه الحق الذي لا شك فيه.

وذكر ذلك بعدها دائماً دليل استقرائي على أن الحروف المقطعة قصد بها إظهار إعجاز القرآن، وأنه حق.

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٥٨).

قال تعالى في «البقرة»: ﴿الٓمٓ ١﴾، وأتبع ذلك بقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١، ٢]، وقال في «آل عمران»: ﴿الٓمٓ ١﴾، وأتبع ذلك بقوله: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٣]، وقال في «الأعراف»: ﴿الٓمٓصٓ ١﴾، ثم قال: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: ١، ٢]، وقال في سورة «يونس»: ﴿الٓرۚ﴾، ثم قال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ١﴾ [يونس: ١، ٢]، وقال في هذه السورة الكريمة التي نحن بصددها؛ أعني: سورة «هود»: ﴿الٓرۚ﴾، ثم قال: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١﴾ [هود: ١]، وقال في «يوسف»: ﴿الٓرۚ﴾، ثم قال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف: ١، ٢]، وقال في «الرعد»: ﴿الٓمٓرۚ﴾، ثم قال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الرعد: ١]، وقال في سورة «إبراهيم»: ﴿الٓرۚ﴾، ثم قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ [إبراهيم: ١]، وقال في «الحجر»: ﴿الٓرۚ﴾، ثم قال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ ١﴾ [الحجر: ١]، وقال في سورة «طه»: ﴿طه ١﴾، ثم قال: ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ٢﴾ [طه: ١، ٢]، وقال في «الشعراء»: ﴿طسٓمٓ ١﴾، ثم قال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٣﴾ [الشعراء: ١ ـ ٣]، وقال في

«النمل»: ﴿طسٓ﴾، ثم قال: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾﴾ [النمل: ١]، وقال في «القصص»: ﴿طسٓمٓ ﴿١﴾﴾، ثم قال: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ١ ـ ٣]، وقال في «لقمان»: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾﴾، ثم قال: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [لقمان: ١ ـ ٣]، وقال في «السجدة»: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾﴾، ثم قال: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾، [السجدة: ١، ٢]، وقال في «يس»: ﴿يسٓ ﴿١﴾﴾ ثم قال: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾﴾ [يس: ١، ٢]، وقال في «ص»: ﴿صٓ﴾، ثم قال: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴿١﴾﴾، [ص: ١]، وقال في «سورة المؤمن»: ﴿حمٓ ﴿١﴾﴾، ثم قال: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر: ١، ٢]، وقال في «فصلت»: ﴿حمٓ ﴿١﴾﴾، ثم قال: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾ [فصلت: ١ ـ ٣]، وقال في «الشورى»: ﴿حمٓ ﴿١﴾ عٓسٓقٓ ﴿٢﴾﴾، ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ١ ـ ٣]، وقال في «الزخرف»: ﴿حمٓ ﴿١﴾﴾، ثم قال: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ١ ـ ٣]، وقال في «الدخان»: ﴿حمٓ ﴿١﴾﴾، ثم قال: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣]، وقال في «الجاثية»: ﴿حمٓ ﴿١﴾﴾، ثم قال:

﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الجاثية: ١ ـ ٣]، وقال في «الأحقاف»: ﴿حمٓ ۝١﴾، ثم قال: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ١ ـ ٣]، وقال في سورة «ق»: ﴿قٓ﴾، ثم قال: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١﴾ [ق: ١].

وقد قدمنا كلام الأصوليين في الاحتجاج بالاستقراء بما أغنى عن إعادته هنا»[١].

وهناك من ذكر مغزى غير ذلك مما ورد في ثنايا هذا البحث.

المسألة الرابعة

إحداث قول في الأحرف المقطعة

لما كان قول السلف إجماعًا منهم على حرفية الأحرف المقطعة، فإن من غير الجائز إحداث قول غير قولهم في تفسير هذه الأحرف.

أما إن كان هذا القول من باب الملح واللطائف، وليس من باب التفسير فهو جائز؛ كأن يكون في ذكر مناسبة هذه الأحرف للسورة التي ذُكرت فيها، **ومن أمثلته:**

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

ما ذكره ابن القيم حول ﴿قٓ﴾، و﴿صٓ﴾، حيث قال: «وتأمل السور التي اشتملت على الحروف المفردة كيف تجد السورة مبنية على كلمة ذلك الحرف، فمن ذلك: ﴿قٓ﴾ والسورة مبنية على الكلمات القافية: من ذكر القرآن، وذكر الخلق، وتكرير القول ومراجعته مرارا، والقرب من ابن آدم، وتلقي الملكين قول العبد، وذكر الرقيب، وذكر السائق والقرين، والإلقاء في جهنم، والتقدم بالوعيد، وذكر المتقين، وذكر القلب والقرون، والتنقيب في البلاد، وذكر القيل مرتين، وتشقق الأرض، وإلقاء الرواسي فيها، وبسوق النخل والرزق، وذكر القوم، وحقوق الوعيد، ولو لم يكن إلا تكرار القول والمحاورة، وسر آخر وهو أن كل معاني هذه السورة مناسبة لما في حرف القاف من الشدة والجهر والعلو والانفتاح.

وإذا أردت زيادة إيضاح هذا؛ فتأمل ما اشتملت عليه سورة «ص» من الخصومات المتعددة، فأولها خصومة الكفار مع النبي ﷺ وقولهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥] إلى آخر كلامهم، ثم اختصام الخصمين عند داود، ثم تخاصم أهل النار، ثم اختصم الملأ الأعلى في العلم وهو الدرجات والكفارات، ثم مخاصمة إبليس واعتراضه على ربه في أمره بالسجود لآدم، ثم خصامه ثانيًا في شأن بنيه حلفه ليغوينهم أجمعين، إلا أهل الإخلاص منهم.

فليتأمل اللبيب الفطن هل يليق بهذه السورة غير «ص» وسورة «ق» غير حرفها وهذه قطرة من بحر من بعض أسرار هذه الحروف والله أعلم»[١].

المسألة الخامسة

تفسير الأحرف المقطعة بغير العربية

ظهر في الآونة المتأخرة من يفسر الأحرف المقطعة بغير اللغة العربية؛ كاللغة الآرامية ونحوها، من غير أن يحرر علاقة الآرامية بالعربية.

وإذا أردنا أن نحرر محل النزاع فإننا سنجد **الآتي**:

١ ـ أن الجميع متفقون على أن نظم القرآن وأساليبه على لغة العرب، ولا يصح تفسيره بغير هذا.

٢ ـ أن الجميع متفقون على أن في القرآن أسماء أعلام وأماكن بغير لغة العرب؛ كإلياس ويأجوج ومأجوج، وذلك لا يقدح في عربيته؛ لأنها منقولة على الحكاية ولا تؤثر في المعاني.

٣ ـ أن هناك بعض المفردات التي نسبت إلى غير لغة العرب؛ كالفردوس والقسورة، وهي محل النزاع.

وإن النظر فيما نسب إلى غير العربية يظهر فيه أنه لا

---

(١) بدائع الفوائد (٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

يكاد يوجد اسم علم أو مكان أو غير ذلك؛ إلا ونجد لبعض المتقدمين بيانًا لاشتقاق هذا الاسم في كلام العرب، مما يشعر بأن مساحة الأعجمي في القرآن قليلة جدًّا، وأن المسألة تكون أكثر خطورة إذا ادُّعي أنَّ حرفًا أو لفظة أو جملة لا تعلم من لسان العرب، وأننا نحتاج إلى ألسنة المتقدمين لنفسر بها هذا الحرف أو تلك الكلمة والجملة.

ذلك أن الله ﷻ أخبر عن عربية القرآن بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢]، وأكد هذا الأمر في آيات كثيرة، وفي ضوء هذا نستطيع القول لمن يروم أن يثبت أن القرآن الذي أنزل على النبي ﷺ فيه لغات قديمة لا تمت بأي صلة للعربية التي كانت لسان العرب أثناء نزول القرآن؛ أن قوله هذا منقوض بقانون التفسير للآيات التي أشارت إلى تمحض عربية القرآن، وذلك أن أي لفظة يُدَّعى بأنها ليست عربية، وأنها لا تُفهم إلا من خلال تلك اللغة؛ لأنها دخيلة عليه من غير لغته، فإن هذا الكلام باطل لمخالفته النصوص الصريحة بأن القرآن عربي، ولم يأت في القرآن ولا في سُنَّة النبي ﷺ ما يدل على أن فيه ما هو بغير لغة العرب، وأنه لا يفهم إلا من طريق تلك اللغة.

ومن هذا النظر يتبيّن أن القول بأن في القرآن لفظة دخيلة على العربية من غيرها، ولا تُفهم إلا بتلك اللغة=

سيكون مطعنًا في القرآن، وقد تنبه أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) إلى هذا القول، واعترض عليه اعتراضًا شديدًا فقال: «نزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن ﴿طه ۝١﴾ [طه: ١] بالنَّبطيَّة فقد أكبر، وإن لم يعلم ما هو، فهو افتتاح كلام وهو اسم للسورة وشعار لها، وقد يوافق اللفظُ اللفظَ ويقاربه ومعناهما واحد، وأحدهما بالعربية والآخر بالفارسية أو غيرها، فمن ذلك الإستبرق بالعربية، وهو الغليظ من الدِّيباج، والفرند، وهو بالفارسية إستبره، وكوز وهو بالعربية جوز، وأشباه هذا كثير، ومن زعم أن ﴿حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢]، بالفارسية فقد أعظم، من قال: إنه «سنك» و«كل» إنما السجيل: الشديد»[١].

وأما ما ورد عن جماعة من المتقدمين من مفسري السلف واللغويين من ذكر بعض الكلمات على أنها معرَّبة، فإن قولهم هذا لا يُخرج الكلمة عن لغة العرب؛ لأن معناها معلوم عند العرب، ومتداول في لسانها، وقد ذهب العلماء في تخريج هذا الأمر **مذاهب**:

المذهب الأول: أن العرب عرَّبتها بألسنتها، ونطقت بها فدخلت في كلامها: كما سبق، وقد جاء هذا عن أبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) فقد قال:

---

(١) مجاز القرآن (١/ ١٧ ـ ١٨).

«وقد سمعت «أبا عبيدة» يقول: من زعم أن في القرآن لسانًا سوى العربية، فقد أعظم على الله القول، واحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقد روى عن «ابن عباس» و«مجاهد» و«عكرمة» وغيرهم في أحرف كثيرة أنه من غير لسان العرب، مثل: سجيل، والمشكاة، واليم، والطور، وأباريق، وإستبرق، وغير ذلك، فهؤلاء أعلم بالتأويل من «أبي عبيدة»، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب، وذهب هذا إلى غيره، وكلاهما مصيب إن شاء الله، وذلك أن أصل هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها فعربته، فصار عربيًّا بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، عجمية الأصل، فهذا القول يصدق الفريقين جميعًا»[1].

وقال ابن عطية (ت٥٤٢هـ):

«والذي أقوله: إن القاعدة والعقيدة هي أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فليس فيه لفظة تخرج عن كلام العرب فلا تفهمها إلا من لسان آخر، فأما هذه الألفاظ وما جرى مجراها فإنه قد كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلسانها بعض مخالطة لسائر الألسنة بتجارات وبرحلتي قريش،

(١) غريب الحديث (٥/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

وكسفر مسافر بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس إلى الشام، وسفر عمر بن الخطاب، وكسفر عمرو بن العاصي وعمارة بن الوليد إلى أرض الحبشة، وكسفر الأعشى إلى الحيرة وصحبته لنَصاراها مع كونه حجة في اللغة، فعلقت العربُ بهذا كله ألفاظًا أعجمية غيرت بعضها بالنقص من حروفها، وجرت إلى تخفيف ثقل العجمة، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها حتى جرت مجرى العربي الصريح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن، فإن جهلها عربي ما فكجهله الصريح بما في لغة غيره، كما لم يعرف ابن عباس معنى «فاطر» إلى غير ذلك فحقيقة العبارة عن هذه الألفاظ أنها في الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب وعربتها فهي عربية بهذا الوجه، وما ذهب إليه الطبري من أن اللغتين اتفقتا في لفظة فذلك بعيد؛ بل إحداهما أصل، والأخرى فرع في الأكثر؛ لأنا لا ندفع أيضًا جواز الاتفاق قليلاً شاذًّا»[1].

فهؤلاء ذكروا أن هناك ألفاظًا في القرآن بغير العربية، ومرادهم أن هذه الألفاظ وإن كان أصلها أعجميًّا، إلا أن العرب لما استعملتها في لغتها، صار لها حكم العربية

---

(١) تفسير ابن عطية (١/ ٥١).

بالتعريب، فهي داخلة في معيار العربية ومنتفٍ خروجها عن ذلك بأي حال من الأحوال.

المذهب الثاني: أن تكون مما اتفقت فيه اللغات: ولا يمكن الجزم بأن أصلها عربي أو أن أصلها غير عربي، وهذا مذهب ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وقد ذكره في مقدمة تفسيره، فقال:

«الصواب في ذلك عندنا: أن يسمى عربيًّا أعجميًّا، أو حبشيًّا عربيًّا، إذ كانت الأُمتان له مستعملتين في بيانها ومنطقها، استعمال سائر منطقها وبيانها، فليس غير ذلك من كلام كل أمة منهما بأولى أن يكون إليها منسوبًا منه، فكذلك سبيل كل كلمة واسم، اتفقت ألفاظ أجناس أمم فيها ومعناها، ووجد ذلك مستعملاً في كل جنس منها، استعمال سائر منطقهم...»[1].

المذهب الثالث: أن أصلها الأول عربي ثم انتقلت من العرب إلى لغات ولهجات أخرى ثم عادت إلى العرب بعد عجمتها، وقد ذهب إلى هذا بعض المعاصرين.

وممن أشار إلى ذلك الدكتور «علي فهمي خشيم» في بعض كتبه؛ ككتاب: «هل في القرآن أعجمي؟ (نظرة جديدة إلى موضوع قديم)».

---

(١) تفسير الطبري (١/ ١٦).

ومن الأمثلة التي تدل على ما ذهب إليه المعاصرون: ما ذكروه في اسم (إسماعيل)، فقد ذكروا أن أصلها يسمع إيل؛ أي: يسمع الله[١]، وإن كان نطقها عندهم يشمعيل[٢]، وقد جاء في سفر التكوين تعليل تسميته بذلك أن ملاك الرب قال لهاجر: «هَا أَنْتِ حُبْلَى، فَتَلِدِينَ ابْنًا وَتَدْعِينَ اسْمَهُ إِسْمَاعِيلَ؛ لأَنَّ الرَّبَّ قَدْ سَمِعَ لِمَذَلَّتِكِ»[٣]، فتحول الاسم إلى هذه الهيئة تستلزم متتبع في تأريخ اللغات وكيفية نطقها[٤] (يشمع إيل > يسمع إيل > إسماعيل).

ونتيجة هذه المذاهب الثلاثة واحدة؛ فالقائل بأحدها لم ينف عن العرب فهم معاني هذه الكلمات ومعرفة المراد منها من لغة العرب، ومعنى ذلك: أن من قال بعجمتها فإن شأنه في ذلك شأن من قال بأصالتها.

---

(١) حاشية المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم (ص١٠٥).

(٢) كتاب الزينة في الكلمات العربية الإسلامية، لأبي حاتم الرازي (ص١٤٥).

(٣) سفر التكوين (١٦/ ١١).

(٤) للاستزادة في معرفة الأمثلة التي تدل على أسبقية اللغة العربية على غيرها من اللغات، انظر: «الدخيل من اللغات القديمة على القرآن من خلال كتابات بعض المستشرقين»، لمساعد بن سليمان الطيار.

تحرير المسألة من خلال مثال تطبيقي:

إن قيل: جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «﴿طه ①﴾: بالنبطية: يا رجل»[١]، فما مراده من ذلك؟

قلنا: قد جاء في كتب التفسير من ذكَرَ أن بعض هذه الأحرف غير عربية، ولكن يتعين النظر في مرادهم، وطرح الاحتمالات للوصول إلى ذلك، لكون تلكم التفاسير تحتمل وجوهًا عدة، **ومن تلكم الوجوه:**

الوجه الأول: حمل اللفظ على ظاهره، وأن هذه اللفظة أعجمية محضة لا تعرفها العرب في لسانها، وهذا بعيد.

الوجه الثاني: أن العجم قد وافقت العرب في دلالة هذا اللفظ على معنى معين، فيستعملون ذلك اللفظ كما تستعمله العرب في التعبير به عن معنى معين، ويشهد لهذا أن كلمة ﴿طه ①﴾ جاءت عند (عُكْل)[٢]، وقيل: (عَكّ) بمثل المعنى في النبطية؛ أي: يا رجل؛ قال ابن جرير: «والذي هو أولى بالصواب عندي من الأقوال فيه قول من قال: معناه: يا رجل، لأنها كلمة معروفة في عك فيما بلغني، وأن معناها فيهم: يا رجل، أنشدت لمتمم بن نويرة:

---

(١) تفسير ابن جرير (١٦/ ٥).

(٢) تفسير القرطبي (١١/ ١٦٥).

هتفت بطه في القتال فلم يجب فخفت عليه أن يكون موائلا

وقال آخر:

إن السفاهة طه من خلائقكم لا بارك اللّه في القوم الملاعين

فإذا كان ذلك معروفًا فيهم على ما ذكرنا؛ فالواجب أن يوجه تأويله إلى المعروف فيهم من معناه»[١].

فإن قيل: لكن هذا لا يخرجها عن كونها أعجمية استعملتها العرب بعد ذلك.

قلنا: لَمَ أجزتَ أن تكون أعجمية استعملتها العرب، ومنعت أن تكون عربية استعملتها العجم، هذا تحكم مفتقر إلى الدليل.

بل الصواب في ذلك هو الوجه الثاني؛ لأن من يتأمل كلام السلف يجد أن قولهم حبشية، أو بلسان كذا، لا يريدون نفي عربيتها أصالة؛ بل يؤول قولهم إلى أن هؤلاء يتفقون مع العرب في هذه اللفظة، والمفسرون يكشفون عن المعنى بتلك اللغة التي توافق العربية، ولا يتعرضون لذكر عربيتها لكون ذلك معلومًا عند السامع، فلا يحتاجون لبيانه، ولا يعدو هذا أن يكون كما قال ابن جرير: «ولم نستنكر أن يكون من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ

---

(١) تفسير ابن جرير (١٦/ ٧).

جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد، فكيف بجنسين منها؟ كما وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة، وذلك كالدرهم والدينار والدواة والقلم والقرطاس، وغير ذلك ـ مما يتعب إحصاؤه ويمل تعداده، كرهنا إطالة الكتاب بذكره ـ مما اتفقت فيه الفارسية والعربية باللفظ والمعنى، ولعل ذلك كذلك في سائر الألسن التي نجهل منطقها ولا نعرف كلامها»[١].

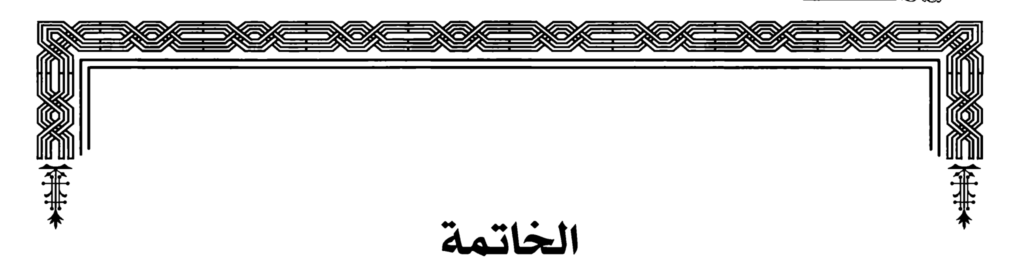
تنبيه: تفسير ابن عباس لـ(طه) ليس من قبيل تفسير الأحرف المقطعة؛ بل يرى أنها كلمة كما سبق بيانه.

والخلاصة: أن تفسير الأحرف المقطعة بغير اللغة العربية بعيد كل البعد عن منهج العربية ومنهج التفسير، وقول على الله بغير علم، وخرق للإجماع.



---

(١) تفسير ابن جرير (١/ ١٥).



الخاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلامًا على نبيِّه المصطفى، وعلى المجتبين من الآل والصحب الشرفاء، **أما بعد**:

فبعد هذا الاجتهاد في تحليل أقوال السلف في الأحرف المقطعة، والخلوص إلى أن أغلب أقوالهم ترجع إلى كونها حروف هجاء لا معنى لها؛ أذكر بعض النتائج والتوصيات المتعلقة بفكرة البحث.

فمن النتائج:

١ ـ أن النظر إلى تفسيرات السلف بعين التعظيم، والاجتهاد في فهم كلامهم، والاستفادة من منهجهم في العلم عمومًا، وفي علم التفسير على وجه الخصوص= هو السبيل الأمثل لمعرفة دقائق تفاسيرهم، وغور علومهم.

٢ ـ أن الكلام في هذه الأحرف المقطعة من قبيل المتشابه النسبي؛ لأن السلف تكلموا فيها، ومن ثَم فلا يصح قول من ادعى أنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

٣ ـ أن بعض الكلام في الأحرف المقطعة هو في بيان نوعها، أو الحكمة منها، وليس من قبيل التفسير كما يظنه بعض من يقرأ في كلام السلف.

٤ ـ أن اللطائف والملح التي تستنبط من خلال هذه الأحرف المقطعة بابٌ مفتوح، وقد يأتي المتأخر بما لم يذكره من سبقه توفيقًا من الله.

٥ ـ أن من الجوانب التي تدخل في المتشابه الكلي في هذه الأحرف المقطعة ما يكون من باب اختصاص بعض السور بحرف وبعضها بحرفين وهكذا، واختصاص بعض السور بالأحرف المقطعة دون بعض، فمثل هذا يمكن أن يقال عنه: إنه لا يعلم المراد منه إلا الله، وفرق بين الكلام عن هذه الأحرف، وبين البحث عن الحكم التي لا يمكن الوصول إليها إلا بخبر عن الله أو عن رسوله ﷺ.

٦ ـ أن فهم الأحرف المقطعة بلغة غير اللغة العربية ممتنع؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين.

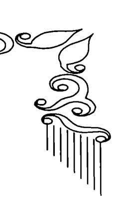
ومن التوصيات:

١ ـ دراسة بعض الدعاوى المعاصرة في الأحرف المقطعة.

٢ ـ تتبع نشوء دعوى أن الأحرف المقطعة من المتشابه الكلي، وعلة هذا القول.

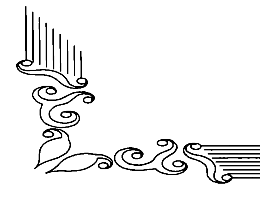
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.





الفهارس العامة

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الفوائد العلمية
- قائمة المصادر.
- فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القلم		
﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾	١	٢٠، ٥٩، ٨٠
سورة الليل		
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾	١	٢٥
سورة التكاثر		
﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾	٨	٣٢

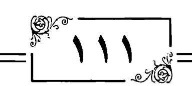


فهرس الأحاديث والآثار



فهرس الأشعار





فهرس الأعلام

فهرس الفوائد العلمية

الفائدة العلمية	الصفحة

الفائدة العلمية | الصفحة

قائمة المصادر

- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، نشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، نشر: دار عطاءات العلم الرياض ـ دار ابن حزم بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٤١هـ.
- **إلجام العوام عن علم الكلام**، لأبي حامد الغزالي.
- **المصنف**، لابن أبي شيبة، تحقيق: الأعظمي، نشر: الدار السلفية.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، نشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **بحر العلوم**، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي.
- **بدائع الفوائد**، لمحمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، نشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، لمحمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، نشر: دار المدني، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- **تأويل مشكل القرآن**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- **التحرير في أصول التفسير**، للدكتور مساعد بن سليمان الطيار.
- **تفسير الراغب الأصفهاني**، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، نشر: كلية الآداب ـ جامعة طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- **تفسير القرآن العزيز**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المري، الإلبيري ابن أبي زَمَنِين المالكي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، نشر: الفاروق الحديثة ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- **تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين**، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م.
- **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي السلامة، نشر: دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- **تفسير القرآن**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، حققه وعلق عليه: الدكتور سعد بن محمد السعد، نشر: دار المآثر ـ المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- **تفسير عبد الرزاق الصنعاني**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار المعرفة ببيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- **تقريب التهذيب**، لابن حجر، تحقيق: صغير الباكستاني، نشر: دار العاصمة بالرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، نشر: مكتبة المعارف، الطبعة الثانية.

- **الجامع لأحكام القرآن،** لأبي عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر: دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م.
- **حاشية المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم،** لموهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي أبو منصور، تحقيق: ف. عبد الرحيم، نشر: دار القلم ـ دمشق، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- **خطبة المؤمل في للرد إلى الأمر الأول،** لأبي شامة المقدسي، تحقيق: جمال عزون.
- **الدخيل من اللغات القديمة على القرآن من خلال كتابات بعض المستشرقين،** للدكتور مساعد بن سليمان الطيار، ضمن مجموع مقالاته.
- **الدر المنثور في التفسير المأثور،** للسيوطي، نشر: دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي،** لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، نشر: دار الكتب العلمية.
- **سنن ابن ماجه،** لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد ـ محمَّد كامل قره بللي ـ عَبد اللّطيف حرز الله، نشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- **سنن أبي داود،** لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.
- **سنن الترمذي،** لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
- **شرح ديوان المتنبي،** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، نشر: دار المعرفة ـ بيروت.

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: مكتبة البابي الحلبي بالقاهرة.
- **صحيح البخاري**، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير الناصر، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ ـ دار طوق النجاة ـ بيروت.
- **صحيح مسلم**، لأبي الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
- **ضرائر الشعر**، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، نشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، نشر: دار إحياء التراث.
- **طبقات الشافعية**، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، نشر: عالم الكتب ـ بيروت
- **طبقات الفقهاء الشافعية**، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، نشر: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- **الطبقات الكبرى**، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م
- **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، لمحمد بن عبد الله بن محمد المعافري، أبو بكر ابن العربي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

○ **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، نشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

○ **الكامل في اللغة والأدب**، لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

○ **كتاب الزينة في الكلمات العربية الإسلامية**، لأبي حاتم الرازي، حسين بن فيض الله الهمداني، نشر: كلية دارالعلوم بجامعة القاهرة.

○ **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: عدد من الباحثين، أصله رسائل جامعية، نشر: دار التفسير، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

○ **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي**، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، نشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

○ **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، تحقيق: فؤاد سزكين، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

○ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.

○ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

○ **معاني القرآن**، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، نشر: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- **الموافقات**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، نشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- **موسوعة التفسير بالمأثور**، إعداد: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي للقرآن وعلومه، المشرف العلمي: أ.د مساعد الطيار، نشر: دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٧م.
- **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، لأبي عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني.
- **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر.

فهرس الموضوعات